ارتفعت نسبة الضغوط على جميع الأطراف المتحاربة في اليمن من أجل التهدئة، بعد سقوط عشرات القتلى والجرحى المدنيين في استهداف سجن في صعدة، فيما تعيش صنعاء إلى جانب معظم المناطق اليمنية في ظل انقطاع خدمة الإنترنت، بعد استهداف التحالف بوابة الإنترنت في مدينة الحديدة

ضغوط دولية لوقف التصعيد في اليمن

التحالف ينفي استهداف سجن صعدة... والإمارات تغلق أجواءها أمام «الدرون»

شنّ طيران التحالف غاراتٍ على مواقع للحوثيين في صنعاء (محمود حمود/الأناضول)

عدن ـ **فارس الجلال**
زكريا الكمالي

تسارعت الضغوط الدولية على كل الأطراف المتورطة في الحرب اليمنية من أجل تهدئة التصعيد العسكري سريعاً على وقع تزايد أعداد الضحايا المدنيين جراء الغارات التي يشنها التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، فيما نفى الأخير تنفيذه غارة جوية على سجن في صعدة أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 80 شخصاً وجرح نحو 260 آخرين. وتتعزّز الدعوات لوقف التصعيد تحسباً لاتساع نطاقه إلى خارج اليمن مجدداً عبر تنفيذ الحوثيين هجمات جديدة تستهدف السعودية والإمارات، على غرار ما جرى قبل أيام، وهو ما يفسر إعلان وزارة الداخلية الإماراتية، في بيان أمس السبت، وقف استخدام الطائرات دون طيار (الدرون) والطائرات الرياضية الخفيفة لمدة شهر. وعلى الرغم من أن الوزارة وضعت الأمر في إطار «الممارسات الخاطئة التي تم رصدها أخيراً من عدم التقيد بممارسة هذه الرياضة بالمناطق الجغرافية التي تم تحديدها بالتصاريح التي تم إصدارها للمستخدمين، حيث تم استخدام المناطق التي لا يسمح بها بممارسة هذه الرياضة»، فإن القرار يأتي بعد أيام من استهداف الحوثيين لأبوظبي بالصواريخ الباليستية والطائرات من دون طيار.

وأعلن رئيس بعثة «منظمة اطباء بلا حدود» احمد مهات، ارتفاع عدد ضحايا استهداف السجن في صعدة. وأوضح مهات، لوكالة «اسوشييتد برس»، أنه يوجد 82 قتيلاً وأكثر من 265 جريحاً، فيما أشار الحوثيون إلى أن رجال الإنقاذ ما زالوا يبحثون عن ناجين وجثث تحت أنقاض مركز الاحتجاز. في موازاة ذلك، قال المتحدث باسم قوات التحالف تركي المالكي، في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس)، إنّ «قيادة القوّات المشتركة للتحالف تابعت ما تناقلته بعض الوكالات الإعلاميّة بعد إعلان الميليشيا الحوثيّة الإرهابيّة المدعومة من إيران استهداف التحالف لمركز احتجاز في محافظة صعدة فجر الجمعة، وادّعاء وقوع ضحايا من المحتجزين بداخله»، مشدّداً على أنّ «هذه الادّعاءات التي تبنّتها الميليشيا الحوثيّة غير صحيحة». وأعلن أن «القوات المشتركة للتحالف سوف تطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر على الحقائق والتفاصيل». وأشار إلى أن «الهدف في صعدة لم يكن مدرجاً على قوائم عدم الاستهداف المتفق عليها مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولم يتم الإبلاغ عنه من قبل الصليب الأحمر ولا تنطبق عليه المعايير المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الثالثة لأسرى الحرب».

من جهته، قال المتحدث باسم الحوثيين، محمد عبد السلام، إنّ «قصف مركز الاتصالات في الحديدة، وتدمير المنشأة المركزية بغرض قطع الإنترنت جريمة، أتبعها العدو بارتكاب جرائم بحق المدنيين في سجن صعدة وأحياء سكنية في الحديدة وصنعاء، وكل ذلك يعكس حجم الفشل الميداني لعدو جبان وعديم الأخلاق».

وفي ظل تبادل الاتهامات بين التحالف والحوثيين، دعت الولايات المتحدة إلى «وقف التصعيد» في اليمن، متحدّثةً عن سقوط «أكثر من 100 قتيل في الأيّام الأخيرة»، بينهم ما لا يقلّ عن 70 قتيلاً في غارة جوّية على سجن في صعدة. ونقلت الوزارة، في بيان، عن وزير الخارجية أنتوني بلينكن قوله إنّ «الولايات المتحدة قلقة جداً من التصعيد في اليمن»، داعيا «جميع أطراف النزاع إلى وقف التصعيد، والامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، والمشاركة الكاملة في عمليّة سلام شاملة بقيادة الأمم المتحدة». وأعلن بلينكن، الذي تحدث مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود الجمعة الماضي لتأكيد التزام الولايات المتحدة بمساعدة الحلفاء في الخليج على تحسين دفاعاتهم، أنّ «الغارة الجوّية تأتي بعد أيّام فقط من هجوم الحوثيّين المتعمّد على مدنيّين في أبوظبي»، في إشارة إلى الهجوم على الإمارات الذي تبنّاه الحوثيّون. وكتب بلينكن لاحقاً، في تغريدة: «يجب أن ينتهي التصعيد في القتال والهجمات في جميع أنحاء اليمن. ونحثّ جميع الأطراف على التزام حل سلمي ودبلوماسي لإنهاء الصراع». وأضاف: «يستحق الشعب اليمني أن يعيش في سلام وأن يقرر مستقبله».

وأعرب الاتحاد الأوروبي، في تغريدة لبعثته في اليمن أمس السبت، عن بالغ قلقه إزاء التصعيد في البلاد، داعياً أطراف النزاع إلى «ضبط النفس، وحماية المدنيين، والمشاركة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الصراع».

في المقابل، دانت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس السبت، الهجمات الأخيرة في اليمن، معتبرة أنها تجعل من مسار الحل المحتمل للنزاع «أكثر صعوبة». ورأى المتحدث باسمها سعيد خطيب زادة أن «استمرار الهجمات العسكرية للتحالف على اليمن، في ظل صمت المجتمع الدولي وعدم مبالاته، وبيع الأسلحة بلا ضوابط للمعتدين، واعتماد نهج متحيز وازدواجية المعايير في المجتمع الدولي في مواجهة العدوان الغاشم على الشعب اليمني خلال سبع سنوات، جعل الطريق لتحقيق السلام العادل بهذا البلد أكثر صعوبة».

وفيما ساد أمس هدوء حذر في مدينة الحديدة، التي كان الناس فيها يترقبون غارات جديدة من التحالف، وسط غموض حول الأهداف التي طاولتها ضربات الخميس الماضي، وما إذا كانت هناك قيادات سياسية أو عسكرية من جماعة الحوثيين سقطت جراءها، شنّ طيران التحالف، فجر أمس السبت غارتين على معسكرات ومواقع تسيطر عليها جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) في العاصمة اليمنية صنعاء. واستهدف تبة الإرسال التلفزيوني في مدينة الثورة شمال صنعاء، إلى جانب استهداف معسكر الحفاء في منطقة السبعين جنوب العاصمة.

في موازاة ذلك، علمت «العربي الجديد»، من مصادر محلية، أنّ الحوثيين نفذوا في صنعاء والمناطق المحيطة بها حملة اعتقالات ومداهمات، استهدفت عدداً من الضباط والشخصيات الاجتماعية والقبلية، إضافة إلى بعض الموظفين في المؤسسات الحكومية، بحجة التواصل مع التحالف. وتعيش صنعاء إلى جانب معظم المناطق اليمنية منذ ليل الخميس - الجمعة في ظل انقطاع خدمة الإنترنت، بعد استهداف التحالف بوابة الإنترنت في مدينة الحديدة، فيما لم تتأثر الاتصالات الهاتفية جراء هذه الغارات.

من جهة أخرى، أكد العميد في الجيش الوطني في مأرب أبو راكان المرادي، لـ«العربي الجديد»، أن قوات الجيش الوطني مسنودة بالقبائل في حرب وصروح تخوض معارك ضد الحوثيين في هاتين الجبهتين، بدعم وغطاء من طيران التحالف.

وأكد مصدر عسكري في الجيش اليمني، لـ«العربي الجديد»، أن جماعة الحوثيين لن توقف تصعيدها العسكري، ما لم يتم دحرها بالكامل من أطراف محافظة مأرب الغربية والجنوبية. وأضاف المصدر أن هناك تعزيزات جديدة للجيش اليمني، مقدّمة من التحالف، سيكون لها دور حاسم في قلب موازين الأمور على الأرض.

> **بلينكن: يجب أن ينتهي التصعيد في القتال والهجمات في اليمن**

> **إيران: الهجمات تجعل الطريق لتحقيق السلام أكثر صعوبة**

للحديث تتمة...

الصبر غير المجدي
عيسى سميسم

حمل حديث رئيس هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، أنس العبدة، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الخميس الماضي، الكثير من التشاؤم إزاء الوضع في سورية، على كل المستويات، وخصوصاً لناحية وجود بارقة أمل في تقدم مسار الحل السياسي، وفق قرارات الشرعية الدولية.

روسيا أعلنت صراحة، وبشكل مخالف للقرار الأممي 2254 الذي وافقت عليه، انتهاء عمل اللجنة الدستورية، من دون اعتراض أي من الأطراف الدولية، وبشكل خاص الأمم المتحدة المعنية بتطبيق القرار. وحتى البعوث الأممي غير بيدرسن كانت تصريحاته محبطة، ولا تبشر بأي تقدم في مسار الحل السياسي. ويضاف إلى ذلك اقتراحه خطة «خطوة بخطوة»، القائمة على منح النظام بعض الامتيازات مقابل تقديمه تنازلات على طريق الحل السياسي. هذا الأمر قد يتم استغلاله من قبل حلفاء النظام في إعادة تأهيله، وتمييع الحل السياسي. في المقابل، تسعى مجموعة من الدول العربية لاستئناف علاقاتها مع النظام السوري، مع محاولات لإعادته إلى جامعة الدول العربية، وسط عدم اكتراث أميركي وغربي، مترافق مع سكوت عن خرق الحظر المفروض عليه من قبل واشنطن والغرب. أما مسارات الحل الأخرى فلا تزال تقضم مزيداً من الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة. الحل الوحيد الذي طرحه رئيس هيئة التفاوض لكل هذا الكم من التراجع في مسار الحل السياسي هو الصبر، من دون تقديم تنازلات. على أن يحدث ذلك، بانتظار أن تتوافر إرادة دولية للسير بشكل جدي في طريق الحل السياسي.

ويطرح هذا الأمر عدداً من التساؤلات حول جدوى الصبر وعدم التنازل، أو حتى مع تقديم تنازلات، خصوصاً في وضع كوضع المعارضة حالياً. فالائتلاف الوطني، الذي يطرح نفسه ممثلاً للمعارضة، اتبع سياسة الصبر وعدم تقديم التنازلات عن ثوابت الثورة. وكانت نتيجة صبره مزيداً من التهميش وإنتاج معارضات، قد يتم إحلالها مكانه في أي وقت من الأوقات.

و«هيئة التفاوض» نفسها اتبعت سياسة الصبر مع تقديم تنازلات، ارتبط أهمها بتنفيذ القرار 2254، وهو تقديم ملف اللجنة الدستورية على ملف هيئة الحكم الانتقالية. وكانت النتيجة تعطيل كل ملفات الحل. يجعل هذا الأمر من الصبر، من دون اتخاذ موقف جدي وواضح مما يحصل، أمرا غير ذي جدوى، وهو بمثابة القتل البطيء لهيئات المعارضة، ووسيلة الضعيف للبقاء.

سعيّد يصعّد ضد الجميع: رؤى الحل متباعدة

خلال احتجاجات 14 يناير ضد قيس سعيّد (شاذلي بن إبراهيم/Getty)

يذهب الرئيس التونسي، قيس سعيّد، بعيداً في تركيز حكمه الفردي، إلى جانب استهداف معارضيه، الذين يواصلون بدورهم التصدي للانقلابه. وفي ظل تباعد الرؤى بين الطرفين، يرجح كثيرون تصاعد المواجهة

تونس ـ **وليد التليلي**

تشهد الساحة التونسية تصعيداً لافتاً للمواجهة بين الرئيس قيس سعيّد ومعارضيه، ولا سيما بعد وفاة أحد متظاهري احتجاجات عيد الثورة يوم 14 يناير/كانون الثاني الحالي وإدعى رضا بوزيان، وبداية ما يُوصف بحرب تحريك الملفات واحتدام الصراع بين رئيس الجمهورية والقضاة.

وبعد أن ألغى سعيّد، في مرسوم الأربعاء الماضي، المنح والامتيازات الممنوحة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، في خطوة جديدة للتضييق على المجلس، رد الأخير بعد جلسة عامة له، في بيان مساء أول من أمس الجمعة، على هذه الخطوة، بدعوة القضاة إلى «التمسك باستقلاليتهم». ودان المجلس «التدخل في عمل القضاة، وحملات الضغط والتشويه الممنهج والمستمر ضدهم، والمس من اعتبارهم، لا سيما المتعهدين منهم بملفات قضائية جارية، بما يعرّض سلامتهم للخطر ويقوّض الثقة في أعمالهم». ودعا «إلى الكف عن ذلك، التزاماً بالفصل 109 من الدستور (الخاص بالمجلس الأعلى للقضاء)».

ونبّه المجلس إلى «خطورة المساس بالبناء الدستوري للسلطة القضائية» من خلال المرسوم الذي أصدره سعيّد يوم الأربعاء الماضي، «وما شابه من خروقات»، واكد «تمسّكه بصلاحياته في مجال اختصاصه، ومواصلة أداء مهامه دفاعاً عن استقلالية القضاء، وحسن سيره وضماناً للأمن الوظيفي للقضاة».

من جهتها، اعتبرت «اللجنة الدولية للحقوقيين»، ومقرها جنيف، في بيان الخميس الماضي، أن المرسوم الذي أصدره سعيّد «لا أساس قانونياً له، ويمثل اعتداءً سافراً على استقلال القضاء، وينافي القانون التونسي والقانون الدولي ومبادئه، ويمعن في تهديد مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون في البلاد».

ولكن الحرب بين سعيّد والقضاة لن تنتهي قريباً، وربما تتجه بسرعة نحو تطورات أخطر، إذ كان سعيّد قال، في لقاء مع عدد من أساتذة القانون المقربين منه، قبل يوم واحد من مرسومه المذكور، إنه بحث «تصور لجملة من الحلول القانونية للمرحلة المقبلة، تقطع بصفة نهائية مع ما عاشه التونسيون خلال الفترات السابقة». ويعني ذلك أن الصراع مقبل على مرحلة تنازع جديدة، خصوصاً أن الرئيس يعتبر أن هذه المعركة هي «أم المعارك»، وأنها الخطوة الأخيرة لاستكمال مشروعه السياسي، بعد حصر السلطتين التشريعية والتنفيذية في يده.

ويبدو لافتاً ما تناقلته تقارير إعلامية، أول من أمس الجمعة، مع بداية ما يسمى بـ«حرب تحريك الملفات». وقالت إذاعة «موزاييك» الخاصة، إن «وزيرة العدل ليلى جفّال، أذنت للوكيل العام لمحكمة الاستئناف بتونس، لتعهيد وكالة الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس، بفتح تحقيق والقيام بما يلزم من تتبعات بخصوص ما يعرف بالجهاز السري لحركة النهضة». وذكرت أيضاً أن قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية بتونس، باشر أبحاثه بخصوص ظروف وملابسات تسليم المسؤول الليبي السابق، البغدادي المحمودي، إلى ليبيا (في عهد الرئيس الأسبق منصف المرزوقي).

وعلى الرغم من أن هذه الملفات ليست جديدة، وفُتحت فيها تحقيقات كثيرة سابقة، إلا أنها تعكس حدة المواجهة بين الرئيس وأبرز معارضيه، حركة النهضة، التي لا تزال تحتفظ بقدرة حقيقية على تحريك الشارع.

وكان اجتماع رئيس حركة النهضة، رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، بالقيادي في حزب «الأمل» و«اللقاء الوطني للإنقاذ» أحمد الشابي، وقيادات «مواطنون ضد الانقلاب» في جنازة المتظاهر رضا بوزيان، أول من أمس الجمعة، إشارة قوية إلى إمكانية تشكّل جبهة معارضة أوسع لسعيّد. يأتي ذلك، بينما تتواصل الاستعدادات لمسيرة احتجاجية جديدة يوم 27 يناير المقبل، ليس في تونس العاصمة، وإنما جنوباً في مدينة قابس.

في الأثناء، تتواصل محاصرة المعارضين الخاضعين للإقامة الجبرية، في تصريح للمحامين، عبد الرزاق الكيلاني، من قبل القضاء العسكري أخيراً بعد تصريحات له حث فيها الأمنيين على تطبيق القانون، واستغراب الحقوقيين في تونس وإدانتهم. ويعتبر الكيلاني واحداً من أبرز معارضي سعيّد. واعتبرت مجموعة «محامون لحماية الحقوق والحريات»، استدعاء الكيلاني «حلقة جديدة في مسلسل استهداف المحامين الفاضحين لانتهاكات الانقلاب والمدافعين عن الحقوق والحريات».

من جهته، اعتبر الأمين العام لـ«التيار الديمقراطي»، غازي الشواشي، في تصريح مع «العربي الجديد»، أن «سعيّد كان يرفع شعار حماية الحقوق والحريات، ويذكر بأنه لن يمس الأبواب المتعلقة بذلك في الدستور، ولكن تبيّن أن هذا الكلام غير صحيح». وأضاف «ما حصل يوم 14 يناير، وثّقته كل الجمعيات المدنية والحقوقية، وبيّن الحجم الرهيب لعمليات القمع والاعتداء والعنف والإيقافات العشوائية». وتابع الشواشي «لذلك، قررت الأحزاب الديمقراطية الثلاثة، التيار الديمقراطي والحزب الجمهوري والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، إيماناً منها بدولة القانون والمؤسسات، التقدم بشكوى للقضاء ضد وزير الداخلية توفيق شرف الدين، وكل من سيكشف عنه البحث متورطاً في الجرائم والانتهاكات بحق المواطنين التونسيين».

وعلى الرغم من أن كثيرين استبشروا بلقاء الأمين العام لـ«الاتحاد العام التونسي للشغل»، نور الدين الطبوبي، بالرئيس سعيّد، السبت الماضي، فإن الشواشي لم يخفِ حذره بشأن مخرجات هذا اللقاء ونتائجه. وأشار إلى أنهم «لا يعتقدون أن هذا اللقاء قادر على حلحلة الأزمة، أو أن هناك على الأقل بوادر إيجابية بعده، بل على العكس من ذلك، رأينا تدخلات جديدة من رئيس الجمهورية، وللأسف الشعارات والتصريحات والاتهامات من قبله هي نفسها». وتابع «وبالتالي لا يوجد الكثير من التفاؤل بخصوص اللقاء بين الرجلين، واعتقد أنها مجرّد مناورة من سعيّد، لإبراز أن هناك طرفاً قوياً اسمه اتحاد الشغل، على علاقة طيبة به، وقد يدعمه في المسار الذي اختاره، في مقابل معارضيه الذين خرجوا يوم 14 يناير».

من جهته، رأى المحلل السياسي التونسي، قاسم الغربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هناك تطورات جديدة ستشهدها الساحة السياسية التونسية قريباً». وأوضح أن «الرئيس سعيّد سيصطدم بالحقيقة الاقتصادية، وكذلك داعميه ومؤيديه الذين يوفرون له المشروعية السياسية اليوم». واعتبر أن «سياسة إدارة الأزمة الاقتصادية يوماً بيوم، ستصل قريباً إلى نفق مسدود، والرئيس على الرغم من أنه يراهن أو يُراهَن عليه في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي يطالب بها صندوق النقد الدولي والدول المانحة، والتي فشلت في تطبيقها الحكومات السابقة، إلا أن سعيّد أيضاً سيعجز عن ذلك». وأشار إلى أن الرئيس «سيصطدم في هذا الإطار، برفض المنظمات الاجتماعية، وأولها اتحاد الشغل، وسيفقد أيضاً الدعم الشعبي، ولا أعتقد أن اللقاء الذي جمعه بالطبوبي، سيغيّر في هذا الأمر شيئاً». ولفت إلى أن «صندوق النقد اشترط وجود توافق وطني واسع حول هذه الإصلاحات، وعودة الحياة الديمقراطية، ولكن هذا غير متاح بالنسبة لسعيّد حالياً».

ماكرون: لمرحلة انتقالية جامعة

دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، نظيره التونسي قيس سعيّد (الصورة)، خلال اتصال هاتفي بينهما أمس السبت، إلى تنفيذ مرحلة انتقالية «جامعة»، وفق ما نقل بيان صادر عن الرئاسة الفرنسية. من جهته، جدد قيس سعيّد التأكيد على أن «الاصلاحات التي اعلن عن مراحلها ومواعيدها في وقت سابق هدفها الحفاظ على الحرية وتحقيق العدالة والتصدي لكل من نهب اموال الشعب التونسي ومقدراته»، وفق ما ذكر بيان للرئاسة التونسية.

توافق بين أنقرة وباريس لدعم باشاغا

شهدت الأيام الماضية توافقاً مصرياً فرنسياً بشأن دعم وزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق الوطني، فتحي باشاغا، كمرشح رئاسي في الانتخابات التي تنتظر تحديد موعد لها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يعود ملف المرشحين المحتملين لخوض الانتخابات الرئاسية في ليبيا، ليربك مجدداً التحركات الدولية بشأن إيجاد حل قريب للأزمة الليبية، في ظلّ التطورات الحاصلة في التحالفات، خصوصاً في أعقاب المقاربات الإقليمية الأخيرة، وفي مقدمتها التهدئة الإماراتية التركية، والتي تترافق مع متغيّرات جرت على أرض الواقع في ليبيا.

وبحسب مصدر مصري خاص، تحدث لـ«العربي الجديد»، فقد شهدت الأيام الماضية توافقاً مصرياً فرنسياً بشأن دعم وزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق الوطني، فتحي باشاغا، كمرشح رئاسي ممثلاً لتوجهات باريس والقاهرة، خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة والتي لم يتم تحديد موعد لها بعد.

وأكد المصدر أن مصر لا تعارض إجراء الانتخابات المؤجلة منذ الرابع والعشرين من ديسمبر/كانون الأول الماضي، قبل يونيو/حزيران المقبل، ولكن هي متمسكة في الوقت ذاته بإجراء الانتخابات وفقاً للقواعد المعلنة قبل فتح باب الترشيح. وأوضح المصدر أن الخلاف الرئيسي لمصر مع المسار الذي تروجه في الوقت الراهن مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون ليبيا، ستيفاني ويليامز، ينطلق من رغبة الأخيرة في تغيير كافة القواعد القانونية والدستورية، وتعديل القاعدة الدستورية التي من المقرر أن تجري بناء عليها الانتخابات. وأشار المصدر إلى أن القاهرة تسعى لإيجاد تحالف فرنسي إيطالي مصري، موازٍ لتحالف تركي إماراتي يلقى دعماً أميركياً، يسعى لصياغة الأوضاع بشكل جديد في ليبيا أخيراً، لكن المصالح المصرية فيه غير واضحة بدرجة كافية، والتقى أخيراً رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، بالسفير التركي لدى ليبيا كنعان يلمان، بمقر إقامة الأول في مدينة القبة شرق ليبيا، بعد سنوات قضاها صالح في التحريض ضد أنقرة، ودعوته لما وصفه بـ«الجهاد» ضدها، واتهامها بـ«الإرهاب» لوقوفها ضد قائد قوات شرق ليبيا خليفة حفتر. ولفت المصدر إلى أن التحالف الجديد الذي تسعى القاهرة لصياغته لا يستهدف الدخول في صدام، خصوصاً أن التباين بينه وبين الرؤى الأخرى لم يعد واسعاً، ولكن «الأمر هنا متعلق بحجم المكتسبات ودرجة مراعاة المصالح المصرية».

في غضون ذلك، التقى المبعوث الإيطالي الخاص إلى ليبيا، نيكولا أورلاندو، بشكل منفصل، يوم الخميس الماضي في القاهرة، كلاً من رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية في طرابلس محمد سليم، ونائب وزير الخارجية للشرق الأوسط أحمد عبد المجيد، ومسؤول اللجنة المصرية المعنية بالملف الليبي اللواء أيمن بديع، حيث تم بحث المسار السياسي والأمني في ليبيا. وأكد أورلاندو، خلال لقاءاته بالمسؤولين المصريين، والتي حضرها السفير الإيطالي في القاهرة ميكيلي كورانبي، دعم بلاده القوي للانتخابات والعملية السياسية التي يقودها الليبيون بمساعدة الأمم المتحدة. وأضاف في تغريدة عبر حسابه الرسمي بموقع «تويتر»، أن إيطاليا قررت مواصلة التنسيق عن كثب بهذا الشأن.

في غضون ذلك، كشف مصدر مصري خاص، عن تأجيل لقاء دبلوماسي مصري تركي، كان مقرراً عقده في القاهرة منتصف الشهر الحالي، لبحث مجموعة من الملفات العالقة بين البلدين في إطار مباحثات عودة العلاقات بينهما. ولفت إلى أن التأجيل جاء بناء على طلب مصري، بحجة عدم وفاء أنقرة بتنفيذ بعض المطالب التي حددتها القاهرة قبل عقد اللقاء.

في مقابل ذلك، كشف مصدر دبلوماسي مصري آخر، أن السبب الحقيقي والأساس وراء إرجاء اللقاء، هو محاولة إبطاء سعي تركيا نحو التغلغل في تحالفات المنطقة، من خلال سياسة المقاربات التي تتبعها أخيراً، والتي ساهمت في حل جزء كبير من أزماتها على حساب مصالح إقليمية أخرى للقاهرة. ولفت إلى أن الجانب المصري يعلم كيفية تسويق تركيا لنفسها إقليمياً ملف التسوية مع مصر، وهو الأمر الذي يرى المسؤولون في القاهرة ضرورة توخي الحذر فيه، وعدم منح أنقرة نقاط قوة إضافية من دون مقابل.

> **تأجيل لقاء دبلوماسي مصري تركي كان مقرراً الشهر الحالي**

> **القاهرة تسعى لإيجاد تحالف فرنسي إيطالي مصري**

شرق غرب

وزير الخارجية الكويتي في لبنان

التقى وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح (الصورة)، في بيروت أمس السبت برئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، على أن يجتمع اليوم الأحد برئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري. وزيارة أحمد الصباح إلى بيروت، هي الأولى من نوعها منذ الأزمة بين لبنان وعدد من الدول الخليجية، بينها الكويت، على خلفية تصريحات أدلى بها وزير الإعلام اللبناني السابق جورج قرداحي، تنتقد التدخل العسكري، الذي تقوده السعودية في اليمن، ليقدّم قرداحي بعد ذلك استقالته من الحكومة.

(العربي الجديد)

ثاني تدريب بحري بين مصر وفرنسا

أعلنت القوات المسلحة المصرية، أمس السبت، تنفيذ القوات البحرية المصرية والفرنسية تدريباً بحرياً في البحر المتوسط، بمشاركة فرقاطتين مصرية وفرنسية في إطار الارتقاء بمستوى التدريب بين البلدين، وتبادل الخبرات مع القوات المسلحة للدول «الشقيقة والصديقة». وسبق ذلك تنفيذ القوات البحرية المصرية والفرنسية تدريباً في البحر الأحمر، في 18 يناير/كانون الثاني الحالي.

(العربي الجديد)

محامو الجزائر يقررون مواصلة الإضراب

قرر المحامون في الجزائر، أمس السبت، مواصلة إضرابهم، على خلفية مطالب تخص الاقتطاع الضريبي الذي قررته الحكومة في قانون الموازنة للعام 2022. وأعلنت الجمعية العامة لمجلس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، في بيان، «مواصلة الإضراب والمقاطعة الشاملة للعمل القضائي عبر كامل تراب الجمهورية»، حتى تحقيق مطالب المحامين.

(العربي الجديد)

باكستان تتهم الاستخبارات الهندية بمحاولة «إرباك» أمنها

اتهم وزير الداخلية الباكستاني شيخ رشيد أحمد (الصورة)، أمس السبت، جهاز الاستخبارات الهندية بـ«العمل من أجل إرباك الأمن في باكستان بعد فشلها في أفغانستان». وأرجع أحمد، في مؤتمر صحافي في إسلام آباد، ما تشهده الساحة الباكستانية من أعمال العنف إلى «بعض الخلايا التي تسعى من أجل إرباك الأمن، وذلك بمساعدة الاستخبارات الهندية، ولكن قوات الأمن وأجهزة الدولة مستعدة للتصدي لتلك الخلايا».

(العربي الجديد)

تأجيل محاكمة أبو الفتوح

أجّلت محكمة جنايات أمن الدولة المنعقدة في مجمّع طرة جنوبي القاهرة، أمس السبت، محاكمة السياسي المصري البارز ورئيس حزب مصر القوية، عبد المنعم أبو الفتوح، على ذمة القضية رقم 1059 لسنة 2021 جنايات أمن دولة طوارئ، باتهامات «تأسيس وقيادة جماعة إرهابية مع العلم والترويج لأغراضها» إلى جلسة 9 فبراير/شباط المقبل، لسماع مرافعة النيابة. وقال المحامي أحمد أبو العلا ماضي إنه «لم يسمح للأهالي بدخول قاعة المحكمة ولا زيارة» أبو الفتوح.

(العربي الجديد)

الحدث

لا تزال العديد من ملابسات الهجوم الأخير الذي شنه تنظيم «داعش» على سجن الصناعة (غويران) في مدينة الحسكة، وتمكّنه من إخراج العشرات من عناصره منه، غير واضحة. لكن الهجوم وما تلاه من مواجهات بين الأحياء يطرح أسئلة كثيرة، خاصة لجهة قدرة تنظيم «داعش» على اختراق المربعات الأمنية في المدينة، وكذلك بشأن استراتيجية التحالف في محاربة التنظيم من خلال دعم «قوات سورية الديمقراطية» التي واجهت صعوبات في منع الهجوم والسيطرة على الموقف على مدى الأيام الماضية

اشتباكات الحسكة

تساؤلات بشأن تغلغل «داعش» واستراتيجية التحالف

أمين العاصي

تواصلت أمس السبت، المواجهات بين «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، مدعومة من التحالف الدولي، وبين عناصر من تنظيم «داعش»، في مدينة الحسكة في شمال شرق سورية، مسفرة عن مقتل العشرات من الطرفين، وذلك بعدما تمكّن التنظيم من مهاجمة سجن الصناعة (غويران) المحصّن في حي غويران، الذي يُحتجز فيه الآف من «داعش»، بينهم قادة من الصف الأول للتنظيم، وإخراج العشرات من عناصره منه، ما أثار علامات استفهام وأسئلة عدة بشأن هذا الاختراق وحجمه. وفيما أكد محمود حبيب، الناطق الرسمي باسم «لواء الشمال الديمقراطي» التابع لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، لـ«العربي الجديد» أن القوات الأمنية والعسكرية العاملة في (قسد) وقوى الأمن الداخلي (الأسايش) تمكنت، بالاشتراك مع قوات التحالف الدولي، من السيطرة أمس على سجن غويران (الصناعة) ضمن مدينة الحسكة»، لفت إلى أنه «تم إلقاء القبض بالكامل». ونقلت وكالة «هاوار» الكردية عن العاصي قوله، إنه «لم يتبقَ سوى بعض الأفراد الفارين، حيث تدور معهم اشتباكات متقطعة». وطالب العاصي، المجتمع الدولي، بـ«خطوات أكثر فاعلية للقضاء على تنظيم داعش الذي يحاول إعادة نشاطه في سورية والعراق». لكن مدير المركز الإعلامي لـ«قسد»، فرهاد شامي، قال في تصريحات أمس، إن «الوضع الاستثنائي مستمر في السجن ومحيطه».

من جهته، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، أن عدد القتلى جراء هذه الأحداث ارتفع، حتى ظهر أمس، إلى 78 شخصاً، هم 45 من عناصر التنظيم و5 مدنيين، و28 من الأسايش (قوى الأمن الداخلي التابعة لقسد) وحراس السجن وقوات مكافحة الإرهاب (تابعة لقسد)». وأشار إلى أن طائرة حربية أميركية شنّت غارتين، مساء أول من أمس الجمعة، على مواقع يتحصن فيها خلايا وسجناء «داعش»، في حي الزهور ومحيط سجن الصناعة بمدينة الحسكة، قبل أن تجدد، أمس السبت، قصف المنطقة المحيطة بالسجن، بين عناصر من التنظيم و«قوات سورية الديمقراطية» التي كانت تحاول تضييق الخناق على سجناء فارين. وجاء ذلك فيما كانت طائرات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة تحلّق على علو منخفض فوق حي غويران، بعد أن دمرت، أول من أمس الجمعة، بعض المنشآت في المدينة مثل مبنى المعهد التقني، بحجة أن عناصر داعش الفارين لجأوا إليها.

وكان تنظيم «داعش» شنّ، ليل الخميس-الجمعة، هجوماً هو الأكبر منذ إعلان القضاء عليه في منطقة شرقي نهر الفرات مطلع عام 2019، حيث استهدف بسيارتين مفخختين بوابات سجن «غويران»، قبل أن يشن العشرات من العناصر هجوماً لفتح هذه البوابات وإخراج السجناء منه. ويبدو أن الهجوم المباغت أربك القوات التي تحرس السجن، وهو ما سمح لعدد كبير من السجناء بالهروب، قبل أن تتدارك «قسد» الموقف وتلقي القبض على هاربين.

وكان الرئيس المشترك لمكتب الدفاع في «الإدارة الذاتية»، زيدان العاصي، ذكر، في وقت متأخر الجمعة، أنه «تمت إعادة السيطرة على السجن وعلى حي غويران بالكامل». ونقلت وكالة «هاوار» الكردية عن العاصي قوله، إنه «لم يتبقَ سوى بعض الأفراد الفارين، حيث تدور معهم اشتباكات متقطعة». وطالب العاصي، المجتمع الدولي، بـ«خطوات أكثر فاعلية للقضاء على تنظيم داعش الذي يحاول إعادة نشاطه في سورية والعراق». لكن مدير المركز الإعلامي لـ«قسد»، فرهاد شامي، قال في تصريحات أمس، إن «الوضع الاستثنائي مستمر في السجن ومحيطه».

من جهته، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، أن عدد القتلى جراء هذه الأحداث ارتفع، حتى ظهر أمس، إلى 78 شخصاً، هم 45 من عناصر التنظيم و5 مدنيين، و28 من الأسايش (قوى الأمن الداخلي التابعة لقسد) وحراس السجن وقوات مكافحة الإرهاب (تابعة لقسد)». وأشار إلى أن طائرة حربية أميركية شنّت غارتين، مساء أول من أمس الجمعة، على مواقع يتحصن فيها خلايا وسجناء «داعش»، في حي الزهور ومحيط سجن الصناعة بمدينة الحسكة، قبل أن تجدد، أمس السبت، قصف المنطقة. وأكد المرصد أن عدد الفارين الذين ألقي القبض عليهم وصل، حتى ظهر أمس، إلى 130 سجيناً من «داعش»، بينما لا يزال العشرات فارين، فيما لا يُعرف العدد الحقيقي والدقيق للسجناء الذين تمكنوا من الهرب، وفق المرصد. وتبنى تنظيم «داعش»، عبر حساب وكالة «أعماق» الواسع على تطبيق تليغرام «الهجوم الأسري المحتجزين بداخله».

من جهته، اتهم المتحدث باسم الإدارة الذاتية الكردية، لقمان احمي، في تصريحات صحافية، أطرافاً عدة، من بينها النظام السوري، بـ«تهيئة الأرضية لهجوم عناصر داعش على سجن الصناعة، عن طريق هجومهم الإعلامي على قوات سورية الديمقراطية». وقال «السلطة في دمشق شريكٌ في الهجوم على قسد من خلال الترويج للخلايا الإرهابية، ووصفها لهذه الخلايا بأنها مجموعات المقاومة الشعبية ودعمها لها إعلامياً ولوجستياً».

من جانبه، أشار مصدر مطلع في محافظة الحسكة، فضّل عدم كشف اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن التنظيم «لا يمكنه اختراق المدينة والوصول إلى بوابات السجن من دون وجود متواطئين معه». وأضاف متسائلاً «أليس من المستغرب أيضاً عدم قدرة قسد، ليس فقط على حماية المدينة، بل كذلك على التعامل مع خلايا التنظيم والقضاء عليها، على الرغم من مرور أكثر من 24 ساعة على وجودها في المدينة؟». ورأى أن «ما حدث في الحسكة يؤكد عدم صوابية الإجراءات التي اتخذها التحالف الدولي في محاربة داعش»، معتبراً أن «كل الجهات اللاعبة اليوم لها مصلحة في بقاء التنظيم كي تستمد منه شرعية وجودها، ونحن بحاجة إلى طرف وطني خالص للقضاء على داعش».

وأوضح المصدر أن الهجوم من قبل التنظيم «كان منظماً ومن أكثر من محور على السجن، والسجناء كما يبدو كانوا على علم بالهجوم»، متسائلاً «كيف تدخل هذه الخلايا ومعها أسلحة وسيارات ودراجات مفخخة إلى مكان من المفترض أن يكون شديد التحصين». وهذه ليست المرة الأولى التي يشهد فيها سجن الصناعة في حي غويران بالحسكة تمرداً من قبل سجناء تنظيم «داعش»، إذ شهد محاولات عصيان عدة سابقاً. وكانت آخر محاولات العصيان في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عقب محاولة «قسد» نقل نحو 40 سجيناً من جنسيات أجنبية وبينهم عراقيون، من سجن غويران إلى سجن مدينة الشدادي.

ويضم سجن الصناعة الآف العناصر من تنظيم «داعش» من خمسين جنسية، كانوا قد استسلموا إلى «قسد» خلال الحملة العسكرية التي قامت بها بمساندة من التحالف الدولي للقضاء على «داعش» في منطقة شرقي نهر الفرات.

ولكن الهجوم الأخير الذي شنه التنظيم على السجن من خارجه، يطرح أسئلة كثيرة وخاصة لجهة قدرة هذا التنظيم على اختراق المربعات الأمنية في مدينة الحسكة المتوسطة المساحة، والوصول إلى بوابات السجن وتفجير سيارتين مفخختين.

في السياق، رأى المحلل العسكري، العميد مصطفى فرحات، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «تنظيم داعش مخترق من جهات إقليمية ودولية عدة». وأشار إلى أن «هناك مجموعات داخل التنظيم مرتبطة بالجانب الإيراني، ومن مصلحة الإيرانيين إبقاء الشمال الشرقي من سورية في حالة عدم استقرار أمني» واعتبر الفرحات أن التنظيم «لا تزال لديه القدرة على تنفيذ هجمات»، مشيراً إلى أن «هناك قادة لداعش داخل سجن الصناعة في الحسكة يريد إخراجهم».

إلى ذلك، كان لافتاً التزامن بين الهجوم على سجن الحسكة وبين هجوم ممائل على مقر للجيش العراقي في محافظة ديالى، أدى إلى مقتل ضابط و10 جنود، أول من أمس. وفي السياق، رأى مدير مركز «الشرق نيوز»، فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن حجم العملية التي جرت في الحسكة «يؤكد أن هناك تخطيطاً لها منذ فترة طويلة». وأضاف «دعم الاستعصاء من الخارج يشير إلى فساد في الإدارة الذاتية، وهو ما يفسر التواصل بين السجناء وخلايا التنظيم في الخارج». وأشار إلى أن التحالف الدولي «لديه فشل استخباراتي، وإلا كيف وصل المهاجمون إلى حي غويران في الحسكة؟».

تسببت الاشتباكات بموجة نزوح (فرانس برس)

> «قسد» لم تتمكن من سحب عدد كبير من الجثث من محيط السجن
>
> ارتفع عدد القتلى حتى ظهر أمس إلى 78 شخصاً

سجن الصناعة أو غويران

أكد محمود حبيب، الناطق الرسمي باسم «لواء الشمال الديمقراطي» التابع لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، لـ«العربي الجديد» أن «سجن الصناعة، أو سجن غويران، يحمل هذين الاسمين نسبة إلى ان اسم الحي هو غويران ويحتوي على السجن، ولقربه من المنطقة الصناعية». ولفت إلى ان كل نزلاء السجن من عناصر وقيادات تنظيم داعش. وأوضح ان «السجن كان سابقاً، قبل تأسيسه، معهداً صناعياً»، وجرى «تحويل المبنى إلى سجن بشكل عاجل»

شرق غرب

ترامب خطط لمصادرة أجهزة اقتراع

أظهرت وثيقة نشرتها هيئة الأرشيف الوطني الأميركية، وحصل عليها موقع «بوليتيكو» الإخباري، وجود أمر تنفيذي غير مُوقّع، وضعته إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب (الصورة) عقب خسارته في الانتخابات الرئاسية عام 2020، يتضمن توجيه وزير الدفاع «بمفعول فوري، بمصادرة وجمع، والتحفظ على، وتحليل كافة الماكينات والمعدات والمعلومات المخزنة إلكترونياً، والسجلات المادية المطلوب الاحتفاظ بها». والوثيقة تركز بشكل خاص على أجهزة اقتراع استخدمت في جورجيا، حيث أكدت إعادة فرز للأصوات فوز الرئيس الحالي جو بايدن.

(فرانس برس)

نائب بريطاني يشكو للشرطة ابتزاز الحكومة

قال العضو في مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين وليام راغ، أمس السبت، إنه سيتحدث إلى الشرطة بشأن اتهاماته لحكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون بأنها حاولت «ابتزاز» أعضاء بالبرلمان، يُشتبه في أنهم حاولوا إطاحة جونسون. وأكد راغ، لصحيفة ديلي تلغراف، أنه لن يتراجع مهما كانت الضغوط.

(رويترز)

بوركينا فاسو: الشرطة تقمع محتجين

أطلقت قوات الأمن في مدينة واغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو، أمس السبت، الغاز المسيل للدموع على متظاهرين خرجوا إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم من عجز الحكومة عن وقف الهجمات الجهادية المنتشرة في البلاد. وسار عدة مئات من الأشخاص في وسط المدينة وهم يهتفون باستقالة الرئيس روش مارك كريستيان كابوري.

(أسوشييتد برس)

ماكرون يتصدر رئاسيات فرنسا

أكد استطلاع للرأي، نشر أمس السبت، أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة) سوف يتقدم بفارق كبير على منافسيه في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في فرنسا، لو أن هذه الانتخابات جرت اليوم الأحد. وبحسب نتائج الاستفتاء، يحظى ماكرون، الذي لم يعلن ترشحه رسمياً بعد، بـ25 في المائة من نوايا التصويت أمام مرشحتي اليمين فاليري بيكريس واليمين المتطرف مارين لوبان اللتين تعادلتا بنسبة 15,5 في المائة. وأجري الاستطلاع من قبل مؤسسة إيبسوس- سوبرا ستيريا لصحيفة لوموند، ومؤسسة جان جوريس، ومركز الأبحاث السياسية سيفيدوف، وشمل أكثر من 12500 شخص.

(فرانس برس)

مباحثات هاتفية بين بوتين وواشنيتن

بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في اتصال هاتفي أمس السبت مع رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، مستجدات الوضع بين أرمينيا وأذربيجان. وقالت الرئاسة الروسية، في بيان، إن بوتين وباشينيان استعرضا، الذي جرى بمبادرة من الجانب الأرميني، القضايا العملية المتعلقة بتطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها لتسوية الأزمة، خصوصاً ما يتعلق منها بترسيم الحدود بين أرمينيا وأذربيجان.

(قنا)

تقرير

استنفار عراقي على الحدود مع سورية

استنفرت القوات العراقية على الحدود مع سورية، خوفاً من تسلل عناصر تنظيم «داعش» الذين فروا من سجن في الحسكة السورية

بغداد ـ عادل النواب

عززت القوات العراقية وجودها على حدودها الشمالية الغربية المحاذية لمناطق دير الزور والحسكة السورية، وذلك بالتزامن مع هروب العشرات من مسلحي تنظيم «داعش» من سجن في مدينة الحسكة. ويُعدّ ملف الحدود العراقية مع سورية، التي تمتد لأكثر من 600 كيلومتر، أحد أبرز الملفات الأمنية التي تواجهها البلاد، إذ تسبب كثيراً في عمليات تسلّل لمسلحي التنظيم، لشنّ عمليات واعتداءات إرهابية يذهب ضحيتها مدنيون وأفراد أمن.

وأكدت مصادر عسكرية عراقية وشهود عيان في محافظة نينوى، لـ«العربي الجديد»، أن وحدات عسكرية من الفرقة 20 في الجيش العراقي وصلت، أمس السبت، إلى الشريط الحدودي، وعززت مناطق الانتشار، بالإضافة إلى تحليق طيران مسير ومروحي فوق المنطقة.

وخلال الفترات الماضية، أجرت القوات العراقية عمليات عسكرية متتابعة لضبط أمن الحدود مع سورية، ضمن محافظتي الأنبار ونينوى، وتضمنت نشر وحدات عسكرية واستبدال أخرى، ونصب أبراج وكاميرات مراقبة، وغير ذلك من الإجراءات، كما نفذت عمليات عسكرية، بإسناد من الطيران العراقي، لمنع عمليات تسلل.

وقال مسؤول عسكري عراقي في قوات حرس الحدود المنطقة الثانية المسؤولة عن الملف الحدودي مع سورية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «أوامر عليا صدرت من بغداد لتعزيز الوجود العسكري على الحدود العراقية السورية. ووصلت وحدات عسكرية إضافية إلى المنطقة مع معداتها، بمهمة يرتبط توقيتها الزمني بتطورات الأوضاع الأمنية على الجانب السوري». وبين أن «هذه الإجراءات اتخذت لمواجهة تداعيات هروب قيادات وعناصر تنظيم داعش من سجن الحسكة، وهناك احتمال كبير لقيامهم بمحاولة التسلل للعراق، إذ إن كثيراً منهم عراقيون، بالإضافة إلى إمكانية تخفيهم داخل التضاريس العراقية».

وأشار إلى أن «حالة الطقس الحالية والضباب والأمطار عامل في صالح عناصر التنظيم، لذا الجهد البشري يبقى عاملاً حاسماً في مواجهة الأزمة الحالية». ولم يستبعد تنفيذ سلاح الجو العراقي عمليات قصف داخل الأراضي السورية المحاذية للعراق في حال رصد أي تحرك لعناصر «داعش». وأكد شهود عيان، لـ«العربي الجديد»، وصول قوات إضافية إلى ربيعة وسنجار والمعبر ومفرق العبد، ومناطق أخرى قرب فيشخابور، وكلها مناطق حدودية مع سورية تحاذي الحسكة ودير الزور مع محافظة نينوى.

وفي السياق، قال المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة اللواء الركن تحسين الخفاجي، لـ «العربي الجديد»، إن «القوات العراقية تنتشر على الحدود بشكل مناسب لمواجهة أي محاولات تسلل». وبين أنه بالإضافة إلى الوجود العسكري، فإن الخندق الذي جرى حفره أخيراً يعتبر إنجازاً كبيراً في تأمين الحدود. وبين الخفاجي أن «قواتنا على الحدود في حيطة وحذر دائم، خصوصاً في ظل الأجواء المناخية الحالية، التي دائماً ما يسعى عناصر تنظيم داعش لاستغلالها لشن هجماته. ولهذا فإن هناك خططاً وضعت للتعامل مع الظرف الحالي لمنع أي تسلل». وأكد القيام بـ«عمليات تعزيز للقوات الأمنية العراقية على الحدود مع سورية، لمنع أي خروقات قد تحصل».

ومنذ مطلع مايو/ أيار الماضي، بدأت القوات العراقية بحفر خندق، بعرض 3 أمتار وعمق بنفس المسافة، يفصل بين حدود البلدين. كما تم تزويد المنطقة بأبراج وأسلاك شائكة وكاميرات مراقبة، لمنع عمليات التسلل.

وقال القيادي في وحدات «الحشد العشائري»، بمحافظة الأنبار، قطري العبيدي، إنّ «القطعات العسكرية بمختلف صنوفها عززت، منذ فجر السبت، من وجودها قرب الحدود العراقية السورية، خشية من محاولات تسلل لعناصر تنظيم داعش إلى الأراضي العراقية، أو شن هجمات على قواتنا هناك، خصوصاً بعد هروب سجناء من الحسكة، وتصاعد أعمال التنظيم داخل سورية وقرب الحدود». وبيّن العبيدي أن «التعزيزات العسكرية لم تشمل الحدود العراقية السورية فقط، وإنما شملت جميع قواطع العمليات في الصحراء، التي ما زالت فيها حواضن وخلايا لداعش. كما أن هناك توجيهات جديدة بشن عمليات شبه مستمرة بالصحراء الغربية لتعقب بقايا التنظيم». وأشار إلى مشاركة «الحشد الشعبي والحشد العشائري، مع الجيش وقوات حرس الحدود في الإجراءات الجديدة على الحدود، بغطاء من الطيران العراقي».

من جهته، وصف كمال الحسناوي، نائب زعيم جماعة «حركة الأبدال»، أحد الفصائل المسلحة الحليفة لإيران في العراق، في حديث مع «العربي الجديد»، الوضع في مدينة الحسكة بأنه «تهديد حقيقي للوضع في العراق».

وبحسب الحسناوي فإن «الحشد الشعبي ينتشر على الشريط الحدودي السوري، لدعم وإسناد القوات العراقية، خصوصاً أن هذا الشريط يحتاج إلى قوات كبيرة لغرض تأمينه بشكل جيد وكامل، لمنع أي تسلل». وقال الخبير في الشأن الأمني العراقي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد» إنّ «القادة الأمنيين العراقيين يدركون أنّ أيّ تراخٍ على الحدود مع سورية يعني دخول عناصر من تنظيم داعش إلى العمق العراقي. ومع ذلك، فإنّ قضية تأمين الحدود بين الجانبين ليست سهلة، خصوصاً عند الحديث عن توفير قوات على الأرض كافية لتغطية كل هذه المساحات الكبيرة في الصحراء، سواء من الجهة الغربية أو الشمالية». واعتبر أنّ «تأمين الحدود بشكل جيد، يحتاج إلى تكثيف الطلعات الجوية لطيران الجيش والطيران المسير، بهدف مراقبة ما يجري داخل العمق السوري، وإحباط أي تحرك لعناصر التنظيم، قبل وصولهم الجزء العراقي من الحدود». وأكد أنّ «التشديد الأمني يجب أن يكون عالي المستوى في الليل. فهذه الأجواء، خصوصاً الضبابية، يستغلها التنظيم في تحركاته، كما حصل في محافظة ديالى أخيراً».

> لم يستبعد مسؤول عراقي تنفيذ غارات داخل سورية

وصلت وحدات عسكرية عراقية إضافية إلى الحدود (أحمد الربيعي/فرانس برس)

متابعة

«النووي» الإيراني: روسيا تدفع لاتفاق مؤقت

يحمل إقصاء واشنطن ريتشارد نفيو، من فريقها المفاوض في فيينا، انعطافة في سياستها، إذ أنّه أحد مهندسي العقوبات على إيران

طهران ـ صابر غل عنبري

على الرغم من تأكيد طهران سعيها إلى اتفاق نووي دائم، فإن «الاتفاق المؤقت» بات يلقي بظلاله في الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي، في ظل أنباء عن مقترح روسي حول ذلك، وسط تعاظم المخاوف الأميركية من «نفاد الوقت»، فيما قامت الإدارة الأميركية، في خطوة لافتة، بتغيير أحد أبرز أعضاء وفدها المفاوض في فيينا.

وتشهد الجولة الثامنة لقاءات مكثفة بين مختلف أطراف المفاوضات غير المباشرة بين طهران وواشنطن. وكان كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني قد عقد، مساء الجمعة الماضي، لقاءين مع منسق المفاوضات إنريكي مورا، الذي عاد الخميس الماضي من زيارة لموسكو، فضلاً عن لقاء آخر مع المندوب الروسي في المفاوضات ميخائيل أوليانوف.

ووصف أوليانوف، في تغريدة، اجتماعه مع باقري كني بأنه «مفيد للغاية»، مؤكداً أن «التنسيق الوثيق» بين إيران وروسيا «هو أحد المتطلبات الأساسية لاستمرار وإتمام المفاوضات بشكل ناجح» لإحياء الاتفاق النووي.

وفي تغريدة أخرى، أمس السبت، قال المسؤول الروسي إن العلاقات بين موسكو وواشنطن «في حالة سيئة للغاية، لكن حول إيران، تمكنا من العمل بشكل مثمر حتى الآن». واعتبر أن «النتيجة الإيجابية (في المفاوضات) تعتمد على جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها إيران باعتبارها لاعباً رئيسياً، لكننا نسير في الاتجاه الصحيح».

في الأثناء، عاد الحديث عن فكرة الاتفاق المؤقت خلال مفاوضات فيينا إلى الواجهة مرة أخرى، بعدما كشفت شبكة «أن بي سي» الأميركية، أمس السبت، عن مسؤولين أميركيين اثنين ومصادر أخرى، أن موسكو اقترحت على طهران أخيراً اتفاقاً مؤقتاً خلال مفاوضات فيينا، يقوم على تخفيف واشنطن العقوبات على طهران «بشكل محدود» مقابل إعادة فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني. ونقلت القناة عن مصادرها أن الإدارة الأميركية على علم بالمقترح الروسي، مشيرة إلى أن إيران ترفض الاتفاق حتى الآن. وكررت طهران رفضها هذا الأمر. ونقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن «مصدر مقرب من الوفد الإيراني المفاوض»، قوله، أمس السبت، إن «مشروع الاتفاق المؤقت لم يكن على أجندة إيران بتاتاً، والفريق الإيراني يسعى إلى اتفاق مستدام يمكن أن يعتمد عليه».

وكان رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران وحيد جلال زادة قد كشف، في 12 يناير/كانون الثاني الحالي، عن عرض مجموعة «4+1» اتفاقاً مؤقتاً خلال مفاوضات فيينا. وأشار إلى أن الاتفاق «قيد الدراسة ولم يُرفض أو يُقبل بعد». ونقلت قناة «أن بي سي» عن مسؤول أميركي كبير قوله، أخيراً، إن النقاشات حول «أي تسوية مؤقتة» ليست جادة في هذه المرحلة من المفاوضات.

إلى ذلك، أفادت وكالة «إيسنا» الإيرانية، أمس السبت، بأن المفاوضات «اقتربت من مرحلة مهمة وصعبة»، مشيرة إلى أنه «على الرغم من إغلاق الكثير من الأقواس (الخلافات)، لكن النقاط الخلافية المتبقية بحاجة إلى قرار سياسي على المستوى الأعلى». وأضافت أن «الأطراف طرحت أفكاراً ومقترحات حول القضايا الخلافية المتبقية، لكنها لم تتحول بعد إلى نصوص».

في غضون ذلك، أجرت الإدارة الأميركية تعديلاً «لافتاً» في فريقها المفاوض في مفاوضات فيينا غير المباشرة مع إيران. وكشفت قناة «أن بي سي» الأميركية، أمس السبت، أن الإدارة أقصت ريتشارد نفيو من هذا الفريق. وعزت القناة، نقلاً عن مصادر أميركية مطلعة، سبب إقالة نفيو من عضوية الوفد إلى خلافاته مع المبعوث الأميركي الخاص لإيران روبرت مالي، من دون أن تكشف طبيعة هذه الخلافات.

ويُعرف نفيو بأنّه أحد مهندسي العقوبات على إيران، وكان له دور كبير في إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما في تمرير 4 قرارات أممية (1797 و1747 و1803 و1929) في مجلس الأمن الدولي ضد إيران، قبل أن تلغى هذه القرارات بعد التوصل إلى الاتفاق النووي في 2015. وانضم نفيو، وهو مؤلف كتاب «فن العقوبات: وجهة نظر ميدانية» الصادر عام 2017، إلى فريق واشنطن المفاوض عام 2013، وكان رئيس لجنة الخبراء حول المسائل المرتبطة بالعقوبات.

وبشأن دلالات إقصاء نفيو من الوفد الأميركي في مفاوضات فيينا، قال الخبير الإيراني جمشيد عدالتيان، لـ«العربي الجديد»، إنّ الخطوة «قد تحمل مرونة وانعطافاً أميركياً» لكونه أحد مهندسي العقوبات على إيران. وتوقع عدالتيان أن تتوج مفاوضات فيينا باتفاق في نهاية المطاف، فالولايات المتحدة «مستعدة للاتفاق مع إيران»، مضيفاً أنّ الأخيرة أيضاً «ليس لديها خيار آخر غير الاتفاق»، مع التأكيد أنّ «الجميع سيتضررون من عدم حصول اتفاق». وأشار عدالتيان إلى أنّ الضمانات التي تطالب بها إيران من الخلافات الأساسية في المفاوضات. وأوضح أنّ الإدارة الأميركية الحالية ستنفذ الاتفاق المحتمل لإحياء الاتفاق النووي، لكن ليس مضموناً أن تنفذه الإدارة المقبلة، مع الحديث عن أن ذلك «يشكل نقطة ضعف أساسية لأي اتفاق محتمل». وأكد أنّ إيران «في نقطة ما عليها التوصل إلى اتفاق، لكن لا يمكنها الحصول على ضمانات كافية»، لافتاً إلى أنّه «على ما يبدو فإنّ إيران يمكن أن تنقل احتياطيات اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة إلى روسيا لإعادتها إلى داخل إيران في حال قرر الرئيس الأميركي المقبل الانسحاب من الاتفاق النووي مرة أخرى».

ورأى عدالتيان أنّ أيّ اتفاق محتمل، إن لم يكن مدعوماً بضمانات كافية، فإنّه ربما يحل مشاكل مالية، لكنّه لن يعود على إيران بمنافع اقتصادية طويلة الأمد. واعتبر أنّه في هذه الحالة، ستتجنب الكثير من الشركات الغربية القيام باستثمارات واتفاقيات تجارية طويلة الأمد مع إيران، وذلك خشية من موقف الإدارة الأميركية المقبلة من الاتفاق.

> أكدت طهران سعيها لاتفاق مستدام يمكن أن يُعتمَد عليه

أكد أوليانوف أنّ التنسيق الروسي الإيراني أساسي لنجاح المفاوضات (Getty)

منحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لما يسمى بـ«المخاتير» دوراً جديداً في القدس، ما أثار ريبة المقدسيين، لما له من أبعاد تتعلق بتهميش الحركة الوطنية ويخدم مشروع الاحتلال المتكامل لتهويد المدينة، خصوصاً أنه لم يعد للمقدسيين القدرة على اختيار مرجعياتهم

«مخاتير» القدس

مخطط الاحتلال لتهميش الحركة الوطنية الفلسطينية

سيمنح المخاتير صلاحيات بما يتعلق بخطط الهدم والترخيص (مناحيم كهانا/فرانس برس)

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

ينظر المقدسيون بكثير من الريبة والشك حيال الدور الجديد الذي منحته سلطات الاحتلال الإسرائيلي لما يسمى بـ«المخاتير»، وهو دور قديم متجدد، تأسس مع الاحتلال ذاته، بعد سقوط مدينة القدس في قبضته، وتنامي دور الحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومته والتصدي لمشاريعه ومخططاته.

ولمواجهة ذلك، لجأ الاحتلال إلى من يسميهم المقدسيون بـ«ضعاف النفوس» لمعاونة الاحتلال وتقديم المساعدة له في مواجهة الحركة الوطنية، والقيام بمهام تخدمه على الصعيد الاجتماعي والخدماتي، وتحسين صورة الاحتلال، وسط تحذيرات من قيام الاحتلال بالتلاعب بالمجتمع المقدسي، وتعاظمت خلال الفترة الأخيرة محاولات هؤلاء المخاتير، وهم في الغالب أشخاص منبوذون من مجتمعهم، لتأدية بعض المهام نيابة عن الاحتلال، بالتعاون مع ما تسمى المراكز الجماهيرية، وهي ذراع تنفيذية تابعة مباشرة لبلدية الاحتلال في القدس، وبات تقدم للمقدسيين ما يوصف بـ«الخدمات»، ويحظى هؤلاء المخاتير بصلاحيات من بلدية وشرطة الاحتلال، تُمكّنهم من التدخل في فضّ النزاعات على حساب الحركة الوطنية.

ووجّه الاحتلال للحركة خلال السنوات التي اعقبت اتفاق أوسلو ضربات كبيرة وموجعة حدّت من نشاطها ومن قدرتها على التدخل، بتقويم الخدمات الضرورية، وهي مسؤولية كان يقوم بها بيت الشرق، وعشرات المؤسسات الأخرى التابعة له أو المستقلة عنه، والتي أغلقها الاحتلال مطلع عام 2000. كذلك تشدّد الاحتلال في ملاحقة الحركة ومنع أي أنشطة لها، حتى لو كانت ثقافية أو اجتماعية أو فنية، عدا عن قمعه الأنشطة الاحتجاجية على ممارساته، وسجّل منذ مطلع الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000 منع الاحتلال مئات الفعاليات والأنشطة في القدس، بدعوى أنها موجهة من السلطة الفلسطينية ومدعومة منها، ما اعتبره مخالفاً لما يسمى اتفاق الوسط (ويقصد بذلك اتفاق أوسلو) الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال.

لكنّ الخطوات الحاسمة في مواجهة الأنشطة والفعاليات الفلسطينية، خصوصاً الرسمية منها، بدأ في العقد الأخير من القرن الحالي، فاستهدفت السلطات الإسرائيلية بقرارات المنع والإبعاد وإجراءات الاعتقال الرموز السياسية والدينية للسلطة الفلسطينية، وعلى رأسهم وزراء القدس المتعاقبين، والذي اعتقل نحو 20 مرة ومنع من مزاولة عمله، حتى من مكتبه في بلدة الرام شمال القدس، خارج حدود السيطرة الاحتلالية، وحظر عليه تقديم أي مساعدة مالية أو قانونية للمقدسيين، والوضع ذاته فرض على وزير القدس الحالي فادي الهدمي.

في الوقت ذاته، كانت ما تسمّى «المراكز الجماهيرية»، ومراكز الشرطة المدنية، تنتشر في معظم الأحياء المقدسية وتخصص لها ميزانيات بملايين الشواقل، ثم جاءت «لجان المخاتير» لتكمل دور هذه المراكز الجماهيرية والشرطية. وتلعب «لجان المخاتير» دوراً في مجال التدخل لحلّ النزاعات، إضافة إلى الصلاحيات التي منحت لها على صعيد تسوية الخلافات والنزاعات بين المقدسيين على ملكية الأراضي وإعطاء موافقاتهم للجهات الرسمية الإسرائيلية، خصوصاً بلدية الاحتلال في القدس، التي تشترط الحصول على رخصة بناء من بين ما تشترطه وما تضعه من شروط على البناء الفلسطيني في القدس.

تحذيرات من دور «لجان المخاتير»

هذا التعاظم الكبير لـ«لجان المخاتير» وتدخلاتها المتزايدة في شؤون المقدسيين بدعم من الاحتلال دفع هيئات وطنية ومقدسية إلى التحذير من الدور الجديد لهؤلاء المخاتير، الذين لم تعد مهمتهم فقط اصطحاب قوات الاحتلال إلى منازل النشطاء لاعتقالهم، بل تعدّتها إلى القيام بأدوار كانت حكراً على الحركة الوطنية، خصوصاً في الانتفاضة الأولى. وفي هذا الإطار، قال مدير جمعية «تنمية الشباب» التابعة لجمعية الدراسات العربية في القدس مازن الجعبري، في حديث مع «العربي الجديد»: «لقد قررت هيئة العمل الجماهيرية، ومراكز الشرطة المدنية، تنتشر في معظم الأحياء المقدسية وتخصص لها ميزانيات بملايين الشواقل، ثم جاءت «لجان المخاتير» لتكمل دور هذه المراكز الجماهيرية والشرطية. وتلعب «لجان المخاتير» دوراً في مجال التدخل لحلّ النزاعات، إضافة إلى الصلاحيات التي منحت لها على صعيد تسوية الخلافات والنزاعات بين المقدسيين على ملكية الأراضي وإعطاء موافقاتهم للجهات الرسمية الإسرائيلية، خصوصاً بلدية الاحتلال في القدس، التي تشترط الحصول على رخصة بناء من بين ما تشترطه وما تضعه من شروط على البناء الفلسطيني في القدس.

> يحظى المخاتير بصلاحيات تُمكّنهم من التدخل بفضّ النزاعات
>
> يحاول الاحتلال عبر المخاتير إثارة الفتن بين الفلسطينيين

خصوصاً في الانتفاضة الأولى. وفي هذا الإطار، قال مدير جمعية «تنمية الشباب» التابعة لجمعية الدراسات العربية في القدس مازن الجعبري، في حديث مع «العربي الجديد»: «لقد قررت هيئة العمل الوطني والأهلي في القدس التحذير وتوعية المجتمع المقدسي من محاولات تتم حالياً لتعيين مخاتير في أحياء مختلفة من قبل سلطة الاحتلال». ولفت إلى أن «هذا المشروع تقوم به وزارة شؤون القدس والتراث التابعة للحكومة الإسرائيلية بالتعاون مع بلدية الاحتلال واستخبارات الاحتلال (الشاباك)، ونحن نقوم بمتابعة هذه القضية السياسية لخطورتها ونتائجها السياسية على المجتمع الفلسطيني في القدس». وأشار الجعبري إلى أن رئيس بلدية الاحتلال موشيه ليئون يقوم بجهود كبيرة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأمنية الاحتلالية، لفرض سيادة إسرائيل في القدس، من خلال تسريع الاستيطان والمشاريع التهويدية وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين ودعم المشاريع والجمعيات الاستيطانية في مدينة القدس. ولفت إلى أن ليئون يبادر أيضاً لمشاريع دمج للسكان تحت القوانين الإسرائيلية، من خلال دعم ما تسمى «المراكز الجماهيرية» والتعليم الإسرائيلي والشؤون الاجتماعية والشرطة الجماهيرية، مع رصد مئات الآف الشواقل لعملية الدمج تحت التعريف الإسرائيلي لـ«دمج القدس في محيطها الإسرائيلي».

أهداف لترسيخ الاحتلال

التخطيط لهذا الدور الجديد للمخاتير كان بدأ في 2018، ارتباطاً بإعلان بلدية الاحتلال في القدس عزمها البدء بتسوية أوضاع 20 حوضاً من أراضي القدس المحتلة مطلع يونيو/ حزيران المقبل. ويعني ذلك، بحسب الناشطة المقدسية رتيبة النتشة، القيادية في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»، الحاجة إلى دور للمخاتير في التعامل مع المستندات التي سيقدمها الأهالي للبلدية للقيام بتسوية أوضاع أراضيهم.

وأشارت النتشة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «عدا أن المخاتير قبل ذلك كانوا يحظون بموافقة العائلات، ولم يكن دورهم بشكل أساسي معاونة الاحتلال على هذا الصعيد، لكن شيئاً فشيئاً بدأت ما تسمى بالشرطة الجماهيرية بالتلاعب بهؤلاء المخاتير، ومحاولة فرض أشخاص والتسريع بهذه العملية مع دخول عام 2022، واقتراب موعد التسوية». وأضافت أن ذلك يتم «من خلال انتقاء أشخاص لهذه المهمة من قبل الشباك حتى يكونوا هم المخاتير لفرضهم على المقدسيين بدلاً من لجان المخاتير التي كانت اختارتها العائلات، ومساعدة حارس أملاك الغائبين ودولة الاحتلال على أكبر قدر من الأراضي».

أما الهدف الثاني، بحسب النتشة، فهو محاولة إثارة الفتن والنزاعات العنيفة داخل المجتمع الفلسطيني والتحكم بالحلول والبات هذه الحلول في الصلح العشائري لصالح هؤلاء المخاتير المنتقين من الشرطة الجماهيرية ومن جهاز الشاباك، والقيام بجزء من الأعمال الموكلة إلى ما يسمى بالمحاكم الجماهيرية التي تتعاون مع المراكز الجماهيرية. ومن ضمن هذه الأعمال، بحسب النتشة، السيطرة على ما يسمى بالعنف والإبلاغ عن السلاح ومراقبة إطلاق السراح المشروط على الأسرى، ما يعني أن هؤلاء سيستخدمون من قبل سلطة الاحتلال على المجتمع المقدسي، ومنع أي أنشطة مقاومة للاحتلال.

مخاطر دور «لجنة المخاتير»

وبحسب النتشة، تكمن خطورة هذا التوجه في أن المقدسيين لم يعودوا قادرين على اختيار مرجعياتهم، وبأن هناك مرجعيات تفرض عليهم، وأنهم لم يعودوا قادرين على تسيير أمور حياتهم من دون هؤلاء المخاتير، خصوصاً في ما يتعلق بتسوية الأراضي والملكيات وفضّ النزاعات حولها، وبالتالي العودة إلى عهد الإدارة المدنية البائدة التابعة للاحتلال. وأشارت إلى أن التسارع في هذه الخطوات بات واضحاً جداً، ويتوافق ويتلاءم مع سياسة الحكومة الإسرائيلية الاستيطانية الجديدة التي تسرّع عمليات تهويد المدينة المقدسة والاستيطان فيها. وراء أنه «لا يمكن لهؤلاء المخاتير تبرير ما يقومون به، بأنه تسهيل لحياة المقدسيين، وبالتالي لا يمكن لأي شخص أن يبرر تعاونه مع جهاز استخبارات الاحتلال والتعاون مع سلطة الاحتلال في شرعنة احتلالها، وفي تسريع عملية التهجير القسري بحق المقدسيين وتغيير ملامح المدينة المقدسة».

في مقابل ذلك، لا ترى النتشة أي رابط بين هذا التوجه الاحتلالي من خلال المخاتير وغياب دور السلطة الفلسطينية في القدس، قائلة: «لا علاقة بين الأمرين بتاتاً. نحن نعرف أن دور السلطة مقيّد ومحدود، وكذلك ميزانيتها محدودة وضعيفة حين يتعلق الأمر بالقدس، وعليه، فإن تنامي تعاون بعض الجهات مع الاحتلال ليس له علاقة بالسلطة ودورها».

الحدث

بحث ملفي الحدود وسد النهضة

حميدتي في أديس أبابا

سارع رئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد للترحيب بزيارة نائب رئيس مجلس السيادة في السودان محمد حمدان دقلو، المعروف بـ«حميدتي»، في أديس أبابا تخفيف التوتر بين إثيوبيا والسودان، والذي ارتفع منذ استعادة الجيش السوداني السيطرة على منطقة الفشقة الحدودية مع إثيوبيا في العام 2020، بالإضافة إلى الخلاف المتواصل بين البلدين بشأن سد النهضة.

والتقى دقلو، في أديس أبابا أمس السبت، وزير الدفاع الإثيوبي أبراهام بلاي، في أول زيارة لمسؤول كبير من الخرطوم إلى الدولة المجاورة بعد سيطرة السودان على الفشقة. كما أنها أول زيارة لمسؤول سوداني إلى خارج البلاد منذ انقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في 15 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وبحسب بيان مجلس السيادة السوداني، فإنّ دقلو سيناقش مع المسؤولين الإثيوبيين، على مدى يومين، العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل دعمها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين في المجالات كافة، من دون إضافة مزيد من التفاصيل. وأشار إلى أنه كان في استقبال دقلو في مطار بولي الدولي وزير الدفاع الإثيوبي أبراهام بلاي، ومدير المخابرات وعدد من المسؤولين في الحكومة الإثيوبية، إلى جانب طاقم السفارة السودانية في أديس أبابا، في مقدمتهم السفير جمال الشيخ.

وبعيد وصول دقلو إلى أديس أبابا، نشر رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد تغريدة رحب فيها بالزيارة. وكتب: «يسرني أن أرحب بالجنرال محمد حمدان دقلو، نائب رئيس مجلس السيادة بجمهورية السودان الشقيقة لزيارته بلده الثاني، إثيوبيا». وأضاف: «أود أن أعرب، من جديد، عن تقديري للأواصر التاريخية العميقة التي تربط بين شعبينا الشقيقين، والتي لا يجوز فصلها مهما كانت الظروف. وسوف نسعى ببذل قصارى جهدنا للحفاظ عليها ولتعزيزها بما فيه الخير لبلدينا ولأبناء شعبينا».

وذكرت وكالة الأنباء السودانية (سونا) أن دقلو قد بحث مع مسؤولين إثيوبيين ملف النزوح من إقليم تيغراي إلى السودان وقضيتي الحدود وسد النهضة. وعلى الرغم من عدم جولات المفاوضات، لم يتمكن السودان وإثيوبيا، اللذان يدور بينهما خلاف على سد النهضة الذي بنته أديس أبابا، من التوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود بينهما. وكانت العلاقات بين السودان وإثيوبيا قد شهدت توترات متواصلة منذ تنفيذ الجيش السوداني عمليات تحرير منطقة الفشقة من السيطرة الإثيوبية الممتدة منذ العام 1995. في المقابل تتهم أديس أبابا الخرطوم بالسيطرة على أراض إثيوبية، وهو ما ينفيه السودان مراراً.

في هذه الأثناء، شهدت مدينة ود مدني، مركز ولاية الجزيرة وسط السودان، توتراً أمنياً واسعاً عقب الإعلان عن وفاة أحد المشاركين في موكب 17 يناير/ كانون الثاني الحالي متأثراً بإصابته بالرصاص الحي.

وأعلنت لجنة أطباء السودان، أمس السبت، إصابة 12 شخصاً خلال مراسم تشييع جثمان أحد ضحايا الاحتجاجات، وسط البلاد. وأوضحت، في بيان، أن «قوات الأمن أطلقت الرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع، على موكب تشييع جثمان محمد فيصل خلف الله، بمدينة ود مدني في ولاية الجزيرة». وأضافت أن «موكب التشييع تعرض إلى عنف مفرط، ما أسفر عن إصابة 12 شخصاً».

> رحب أبي أحمد بزيارة حميدتي إلى «بلده الثاني إثيوبيا»
>
> تشهد مدينة ود مدني السودانية توتراً عقب وفاة محتج

ويواصل محتجون في المدينة، منذ أول من أمس، إغلاق الطرق الرئيسية وإحراق الإطارات وتسيير تظاهرات في عدد من أحياء المدينة للتنديد بالحادثة، وأصدرت السلطات بولاية الجزيرة، أمس السبت، قراراً بإغلاق المدارس إلى أجل غير مسمى، تحسباً لوقوع أعمال عنف.

وفي إطار مواصلة التصعيد ضد الانقلاب، أعلنت لجان المقاومة وتجمع المهنيين السودانيين وأحزاب سياسية غداً الاثنين موعداً لمليونية جديدة. ودعا تجمع المهنيين، في بيان أول من أمس، العاملات والعاملين بأجر وكافة القطاعات المهنية والنقابية إلى المشاركة الواسعة والفاعلة في المليونية «مستلهمين نضالات الثائرات والثوار وسيرهم بشموخ نحو تمام الوصول إلى وطن واسع، وطن خير ديمقراطي».

وكانت بعثة الأمم المتحدة في السودان أعلنت، أول من أمس، أن اللقاءات السياسية التي ستجريها خلال الأسبوع الحالي ستخصص لعدد من الجهات، منها الجيش وقوات الأمن وأحزاب وحركات مسلحة وأسر قتلى الاحتجاجات.

من جهة أخرى، دانت قوى إعلان الحرية والتغيير، أمس السبت، مقتل 5 أشخاص بواسطة مليشيات مسلحة بولاية شمال دارفور، غربي البلاد. وأوضحت القوى، في بيان، أنها «ظلت تتابع وترصد بحرص الأحداث والتفلتات الأمنية التي تتوالى على أطراف المدن والأرياف في دارفور، والتي ما زالت تحصد أرواح المواطنين السلميين العزل، الذين طاولتهم أيدي المليشيات المتفلتة»، مشيرة إلى أنها «طالبت مراراً وتكراراً بطي صفحة تلك المليشيات بحسمها، لأنها صفحة من صفحات الغدر والخيانة». وأضافت أنّ «الأحداث المؤسفة تتكرر في ظل توهان السلطة الانقلابية، وقوى الردة، والفلول والمتخاذلين، وفشلها المتكرر في توفير الأمن وحماية المدنيين».

تستمر زيارة حميدتي للأديس أبابا يومين (محمود حجاج/الأناضول)

شرق غرب

بايدن وكيشيدا يتفقان على التصدي للصين

اتفق الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الحكومة اليابانية فوميو كيشيدا، أمس السبت، على التصدي للصين والعمل «بشكل وثيق لردع أي عدوان روسي» على أوكرانيا، كما دانا التجارب الصاروخية الكورية الشمالية. وأعلن البيت الأبيض، في بيان، أن بايدن وكيشيدا أعربا، خلال اجتماعهما في واشنطن، عن «تصميمهما على التصدي لمحاولات جمهورية الصين الشعبية تغيير الوضع القائم في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي».
(فرانس برس)

فنزويلا: 12 ساعة لجمع ملايين التواقيع ضد مادورو

أمهل المجلس الانتخابي الوطني في فنزويلا المطالبين بإجراء استفتاء لإقصاء الرئيس نيكولاس مادورو (الصورة) 12 ساعة فقط لجمع 4,2 ملايين توقيع ضرورية لتنظيم هذا الأمر. وأعلن المجلس الانتخابي الوطني على تويتر، أول من أمس الجمعة، أنّ جمع التواقيع سيُنظم الأربعاء المقبل «في 26 يناير/كانون الثاني بين الساعة 06:00 والساعة 18:00 في 1200 مركز». وكتب زعيم المعارضة خوان غوايدو في تغريدة: «ما الذي تخاف منه يا مادورو؟ أنت لا تسمح حتى ببعض التواقيع».
(فرانس برس)

هندوراس: أزمة بسبب انتخاب رئيس للبرلمان

تحول انتخاب رئيس للبرلمان في هندوراس إلى أزمة سياسية بعد انشقاق 20 عضواً عن حزب الرئيسة المنتخبة شيومارا كاسترو، قبل نحو أسبوع من توليها منصبها. وبدأ تبادل الشتائم مع افتتاح الجلسة، أمس السبت، عندما اقترح النواب في حزب «الحرية وإعادة التأسيس» (يسار) تسمية خورخي كاليس ليشغل منصب رئيس البرلمان. وأجبر سبعة نواب موالين لكاسترو كاليكس على الهرب من المنصة بينما كان يؤدي القسم.
(فرانس برس)

المكسيك: عملية قسطرة في القلب للرئيس

أعلنت الحكومة المكسيكية، أمس السبت، أنه أجريت للرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور (الصورة) عملية قسطرة في القلب، الجمعة الماضي، وتبين أنه بصحة جيدة. وكان أوبرادور أصيب بأزمة قلبية خطيرة في 2013، وتعافى أخيراً من ثاني مرة يصاب فيها بفيروس كورونا. وأشارت الحكومة إلى أن عملية القسطرة أجريت للرئيس كجزء من فحص يجريه كل ستة أشهر.
(رويترز)

مهاتير محمد في المستشفى مجدداً

أعلن متحدث باسم رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد (96 سنة)، أمس السبت، أنه نُقل إلى المستشفى للمرة الثالثة خلال نحو شهر، ما أثار مخاوف بشأن صحته. وأوضح المتحدث، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن مهاتير يوجد حالياً في وحدة الرعاية في المعهد الوطني للقلب في كوالالمبور. وكان مهاتير خضع لإجراء طبي اختياري في نفس المستشفى في 7 يناير/كانون الثاني الحالي، وذلك بعد أن دخل المستشفى الشهر الماضي لإجراء «فحص طبي كامل».
(أسوشييتد برس)

إضاءة

عقوبات جماعية للتنكيل بأهالي الضفة

صالح النعامي

آثر جنود في جيش الاحتلال الإسرائيلي بفرضهم عقوبات جماعية على الأهالي في قرى وبلدات الضفة الغربية، بهدف تحسين الظروف الأمنية للمستوطنين، إلّا أن هذا الأمر أدى إلى نتائج عكسية. ونقل تحقيق نشره موقع «سيحا مكوميت» اليساري، أمس السبت، عن جنود يخدمون في محيط مدينة رام الله قولهم إنّهم يغلقون مداخل القرى، ويمنعون الأهالي من الخروج للعمل في الوقت المناسب، ويقتحمون المدارس بهدف الضغط على أولياء الأمور لمنع أولادهم من المشاركة في إلقاء الحجارة على عربات جيش الاحتلال وسيارات المستوطنين في المنطقة.

وضرب التحقيق مثالاً لنمط العقوبات الجماعية المفروضة على القرى والبلدات الفلسطينية، بما تتعرض له بلدة دير نظام المحاذية من رام الله، ونقل عن أحد الجنود الذين يتمركزون في أحد ثلاثة حواجز عسكرية تغلق القرية قوله: «نحن نعمل على تأخير موعد خروج كبار السن للعمل، ونحرص على جعل حياة الناس هناك صعبة». واقرّ الجندي بأنّ الجيش يمارس هذا النمط من «العقوبات الجماعية»، بهدف منع الأطفال الفلسطينيين من إلقاء الحجارة على عربات الاحتلال، التي تتحرك في شارع 465، وهو أحد الشوارع الرئيسية التي يستخدمها المستوطنون في تنقلاتهم. وأضاف الجندي: «نحن معنيون بممارسة ضغوط على أهالي البلدة، حتى يتحرك كبار السن ويوقفوا إلقاء الحجارة على الشارع». وحسب الموقع، فإنّ الجنود الذين يتمركزون على الحواجز العسكرية يحرصون على إيقاف سيارات السكان، وإجراء عمليات تفتيش تستغرق وقتاً كبيراً، وفي أحيان أخرى يغلقون البلدة بالكامل. وفي مقابلات تضمّنها التحقيق، ذكر تلاميذ إحدى المدارس الابتدائية في البلدة أن جيش الاحتلال يقتحم المدرسة ويطلق الغاز المسيل للدموع، لدرجة أنّ بعض التلاميذ يصابون بالإغماء. ولفت التحقيق إلى أنه تم توثيق الجنود وهم يقتحمون أحد الصفوف في مدرسة، ويعتدون على التلاميذ داخله، في حين يحاول المدرس الدفاع عن تلاميذه، مذكراً الجنود بأنّ الحديث يدور عن مدرسة ويطلب منهم المغادرة. وحسب روايات التلاميذ، كما نقلها التحقيق، فإنّ الجنود يعتقلون بعض تلاميذ المدرسة الابتدائية الذين يشكون بمشاركتهم في إلقاء الحجارة، ويخرجونهم من القرية لساعات عدة ويعتدون عليهم بالصفع، وبعد ذلك يعيدونهم إلى القرية، وفي أحيان أخرى يتم تحويل الأطفال للاعتقال. ولفت معدّ التحقيق إلى أنّ العقوبات الجماعية التي يمارسها جيش الاحتلال أدت إلى نتائج عكسية، مشيراً إلى أنّ عمليات إلقاء الحجارة على الشارع ازدادت.

يعتقل الجنود التلاميذ للشكّهم بمشاركتهم في القاء الحجارة (Getty)

متابعة

لقاءات لـ«طالبان» في أوسلو

أمل بتبدل «أجواء الحرب»

اعتبر المتحدث باسم «طالبان» الأفغانية ذبيح الله مجاهد أن المحادثات الرسمية الأولى، المقرر عقدها بين الحركة ودول غربية، في أوسلو، اليوم الأحد، ستساعد على «تبديل أجواء الحرب». وسيعقد ممثلون عن «طالبان»، برئاسة وزير الخارجية أمير خان متقي، بدءاً من اليوم الأحد ولمدة ثلاثة أيام، لقاءات في أوسلو مع ممثلين عن السلطات النرويجية ومسؤولين من عدة دول، بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي.

وقال مجاهد، لوكالة «فرانس برس» أمس السبت: «اتخذت الإمارة الإسلامية خطوات لتلافي مطالب العالم الغربي، ونأمل أن نقوي العلاقة مع كل الدول، وبينها الأوروبية والغرب بشكل عام، عبر الدبلوماسية». وأعرب عن أمله في أن تساعد المحادثات على «تبديل أجواء الحرب السابقة إلى أوضاع سلمية، وأن تخلق أجواء من الأخذ والرد، بحيث يكون هناك مشاركة سياسية مليئة بالاحترام».

وكانت وزيرة الخارجية النرويجية أنكين هوتفيلدت أكدت، أمس الأول، أن بلادها ستكون «واضحة» بشأن ما نتنظره، ولا سيما حول حق فتيات في التعليم وحقوق الإنسان. وشددت على أن الاجتماعات «لا تشكل إضفاء للشرعية أو اعترافاً بطالبان، لكن علينا التحدث إلى السلطات التي تدير البلاد بحكم الأمر الواقع. لا يمكننا أن ندع الوضع السياسي يؤدي إلى كارثة إنسانية أكبر».

ودان متحدث باسم «جبهة المقاومة الوطنية»، التي تعتبر نفسها أبرز حركة معارضة لـ«طالبان»، المحادثات في أوسلو. وقال علي نزاري، في تغريدة: «يجدر علينا جميعاً أن نرفع أصواتنا، ونُمنع أي دولة من التطبيع مع جماعة إرهابية، واعتبارها ممثلة عن أفغانستان».

من جهة ثانية، نفت «طالبان»، أمس السبت، ما تداولته بعض وسائل الإعلام المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي، حول هجوم مسلّح «داعش» على سجن ولاية قندوز، وتمكنهم من الإفراج عن بعض المعتقلين. وأكد مسؤول أمن ولاية قندوز مولوي عزيز الله عمر، في بيان، أن نبأ هجوم «داعش»، أو أي جماعة أخرى، على سجن قندوز غير صحيح. وأوضح أن إطلاق النار داخله ليل الجمعة الماضي كان نتيجة احتجاج بعض السجناء ومحاولتهم الهرب، لكن قوات «طالبان» تمكنت من ضبط الوضع.
(العربي الجديد، فرانس برس)

رصد

تهديد بإبادة مقاتلي تيغراي

توعد نائب قائد قوات الدفاع الإثيوبية، الجنرال أيبياو تادسي، في مقابلة بثتها مؤسسة «فانا» للإذاعة، في ساعة متأخرة من مساء الجمعة، بدخول الجيش إلى مقلي، عاصمة إقليم تيغراي «لإبادة» القوات المتمردة. وقال تادسي إنّ البلاد لن تنعم بالسلام إلى أن يتم القضاء على قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وأضاف في المقابلة: «تيغراي جزء من إثيوبيا وما من قوة ستمنعنا من دخولها. سندخلها وسنبيد العدو. يجب ألّا يكون هناك أدنى شك في هذا».

وأضاف: «يجب ألّا يظن الشعب الإثيوبي أنّ الأمر انتهى، فهو لم ينته. الشيء الوحيد هنا أننا توقفنا كي نتأهب. هذا العدو لا يزال هناك ولا بد من إبادته عن آخره. لن نتفاوض معه». وجاءت هذه التهديدات على الرغم من الضغوط الدولية المتواصلة، بما في ذلك الأميركية، من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار رسمي بين الحكومة الإثيوبية و«جبهة تحرير تيغراي» بعد تراجع المعارك وإطلاق سراح معتقلين سياسيين.

وكانت الأمم المتحدة، قد حذرت، يوم الخميس الماضي، من أنّ المساعدات الغذائية في إقليم تيغراي شمالي إثيوبيا، وصلت إلى «أدنى مستوياتها على الإطلاق». وقالت إنّ هناك أكثر من 50 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد.
(رويترز، العربي الجديد)

الجيش الإثيوبي يخطط لدخول مقلي (يحانويت سيبلياس/فرانس برس)

تقرير

إعدام مدنيين بمشاركة «فاغنر»

تحقيق أممي بأفريقيا الوسطى

كشفت مصادر في الأمم المتحدة بأنّ بعثة المنظمة الدولية في أفريقيا الوسطى (مينوسكا) بدأت التحقيق في ملابسات مجزرة مفترضة وقعت بالقرب من بلدة بريا التي تبعد 600 كيلومتر إلى الشرق من بانغي عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، وأودت بحياة عشرات المدنيين خلال عملية مشتركة بين القوات المسلحة ومرتزقة من مجموعة «فاغنر» الروسية الخاصة في 16 و17 يناير/ كانون الثاني الحالي.

وقالت المصادر إنّ «مينوسكا» بدأت باستجواب ناجين لتوضيح حقيقة الوقائع، فيما أكد المتحدث باسم الأمم المتحدة في نيويورك ستيفان دوجاريك أن البعثة «تلقت معلومات عن عملية نفذتها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات أمنية أخرى ضد مقاتلين مفترضين في الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى»، وهو إحدى المجموعات المتمردة الكبرى النشيطة في شرق البلاد. وقال دوجاريك «نحن بصدد تقييم عدد الضحايا والنازحين». وأشار ستيفان دوجاريك إلى أن «مينوسكا» التي أرسلت بعثة على الفور «تواصل تقييم الوضع والتأكد من اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين».

وحسب مصدر من الأمم المتحدة، طلب عدم كشف هويته، فإنّ العملية استهدفت مسلحي «الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى». وأوضح المصدر أن «أكثر من 30 مدنياً قتلوا، بعضهم برصاصات طائشة». من جهته، صرّح مصدر عسكري في أفريقيا الوسطى طالباً عدم كشف هويته أن «القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والروس يرتكبون مجزرة»، مشيراً إلى تسجيل «عمليات إعدام بإجراءات موجزة، ونحتدث عن أكثر من خمسين قتيلاً». لكن المتحدث باسم رئاسة جمهورية أفريقيا الوسطى البرت بالوكي موكيمبي قال إنه ليس لديه «علم بهذا الهجوم». مع العلم أنّه في منتصف 2021، تحدث فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمسؤول عن جمهورية أفريقيا الوسطى عن انتهاكات ضد المدنيين خلال عمليات لقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى ومقاتلي مجموعة «فاغنر». واعترفت حكومة أفريقيا الوسطى في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بصحة بعض الاتهامات التي وجهتها الأمم المتحدة، لا سيما بشأن جرائم وأعمال تعذيب، ارتكب «معظمها» متمردون وكذلك جنود من أفريقيا الوسطى أو حلفاؤهم. ولم يعد فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة يعمل منذ 31 أغسطس/ آب 2021، إذ رفضت روسيا التمديد لأعضائه الصيف الماضي، معتبرة أنّ تشكيلته يهيمن عليها الغربيون.
(فرانس برس)

يتواصل تدفّق المساعدات العسكرية والدفاعية إلى أوكرانيا، وذلك بضوء أخضر أميركي، تحسباً لأي غزو محتمل لهذه الدولة من قبل جارتها روسيا. يأتي ذلك بينما تتواصل الاجتماعات والحراك الدبلوماسي لخفض حدة الأزمة بين موسكو وكييف

حراك دبلوماسي للجم روسيا

أميركا تسرّع تسليح أوكرانيا

تطغى الثقة المعدومة بين روسيا من جهة والولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، على المشهد المتوتر بين الطرفين وتحديداً على خلفية تصاعد الأزمة بشأن أوكرانيا وحديث الغرب عن غزو روسي محتمل لهذه الدولة. ويبدو أن انعدام الثقة هذا بموسكو وحتى بجولات الحوار واللقاءات مع مسؤوليها، دفع حلفاء كييف لتسريع عمليات مدها بالأسلحة، وذلك بضوء أخضر أميركي، مع عزم دول البلطيق؛ إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، إرسال صواريخ أميركية الصنع إلى أوكرانيا، بموافقة واشنطن، بينما تلقت أوكرانيا بالفعل أول دفعة من مساعدة دفاعية أميركية بقيمة 200 مليون دولار، بحسب ما أُعلن أمس السبت.

وبينما تشرع واشنطن الأبواب لتسليح أوكرانيا، يبدو الأوروبيون منقسمين حيال الأمر، إذ أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية كريستي لامبرخت، أمس، أن بلادها لن تمد أوكرانيا بأسلحة في الوقت الراهن، وذلك بعد بضعة أيام من بدء بريطانيا تزويد كييف بأسلحة مضادة للدبابات. وقالت السفارة الأميركية في أوكرانيا، في بيان أمس السبت، إن كييف تلقت أول دفعة من مساعدات أميركية للدعم الأمني بقيمة 200 مليون دولار. وكانت واشنطن قد وافقت في ديسمبر/كانون الأول الماضي، على برنامج المساعدات الذي يتضمن تقديم 200 مليون دولار. وكتبت السفارة على صفحتها بموقع فيسبوك «ستواصل الولايات المتحدة تقديم مثل هذه المساعدات لدعم القوات المسلحة الأوكرانية في جهدها المتواصل للدفاع عن سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها في وجه العدوان الروسي». وأكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في اتصال مع نظيرته الكندية ميلاني جولي، أمس السبت، أنهم «ملتزمون بالدبلوماسية، لكننا جاهزون مع حلف الأطلسي وحلفائنا لمعاقبة روسيا وتدفيعها ثمناً باهظاً على أي عدوان»، وذلك بحسب تغريدة على حسابه بموقع «تويتر».

وفي سياق تسليح أوكرانيا كذلك، تعتزم إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، الدول الأوروبية الواقعة في منطقة البلطيق والعضو بحلف شمال الأطلسي، إرسال صواريخ أميركية الصنع مضادة للدبابات والطائرات إلى كييف، في خطوة قالت واشنطن إنها تؤيدها تماماً. وفي بيان مشترك نشر في وقت متأخر أول من أمس الجمعة، قال وزراء دفاع دول البلطيق الثلاث إنهم يقفون «موحدين في التزامنا بسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها في مواجهة العدوان الروسي المستمر». وأوضحوا أن إستونيا تنوي تزويد أوكرانيا بصواريخ «جافلن» المضادة للدبابات، بينما سترسل لاتفيا وليتوانيا صواريخ «ستينغر» المضادة للطائرات وغيرها من المعدات. ولم يتضح بعد متى من المقرر إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا.

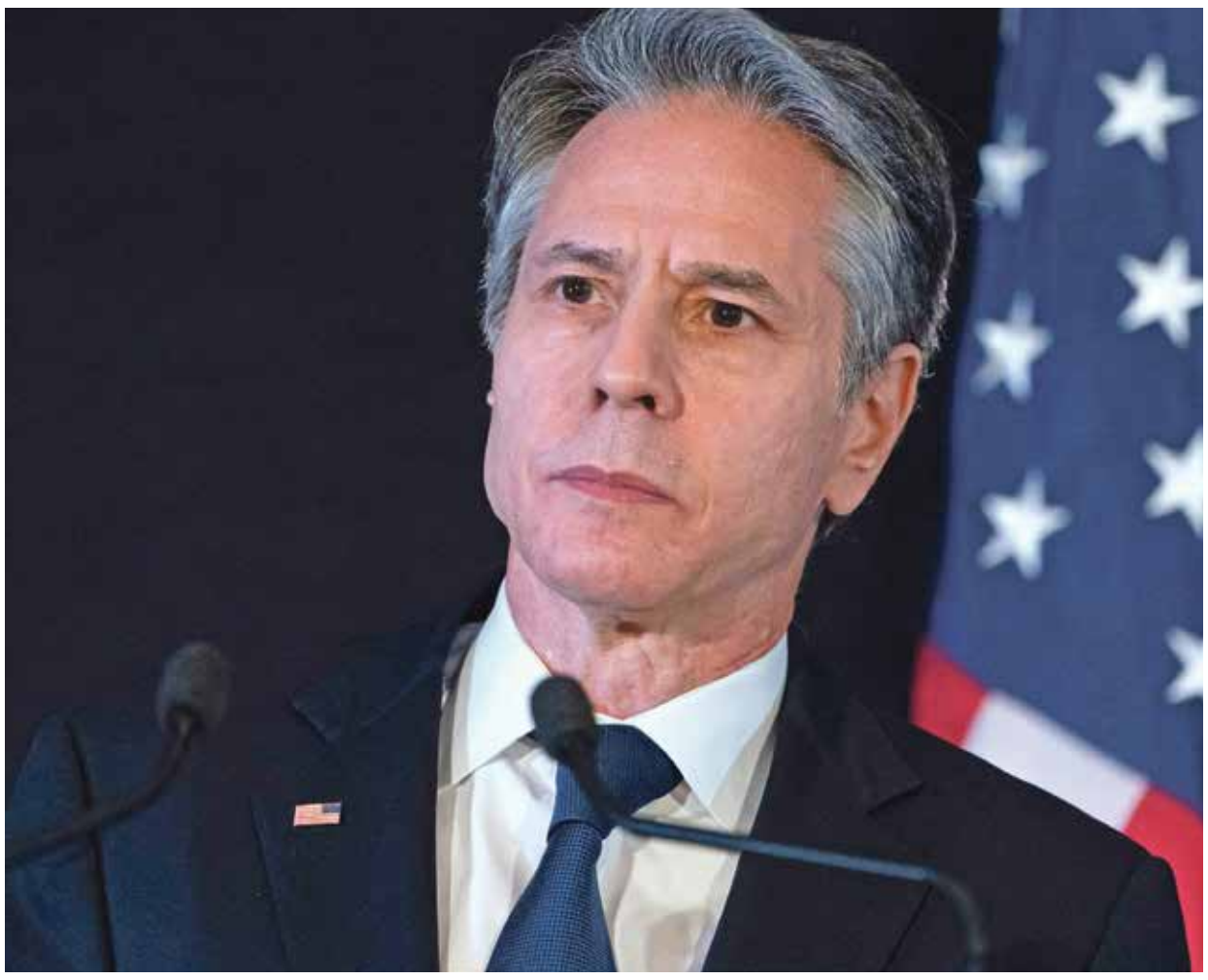
بلينكن: جاهزون مع حلف الأطلسي وحلفائنا لمعاقبة روسيا (الكس برانداون/فرانس برس)

إستونيا ولاتفيا وليتوانيا سترسل أسلحة إلى أوكرانيا

وقال بلينكن، في تغريدة على «تويتر» أمس السبت، إن واشنطن وجهت التحية إلى الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والجمهوريات السوفيتية السابقة الثلاث «لدعمها الطويل الأمد لأوكرانيا». وقال بلينكن في منشور آخر «نؤيد تماماً عمليات نقل المعدات الدفاعية من أعضاء الناتو، إلى أوكرانيا لتعزيز قدرة الأخيرة على الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان روسي غير مبرر وغير مسؤول». وكان ديمتري بيسكوف، الناطق باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وصف في وقت سابق من هذا الأسبوع، إمدادات الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا بأنها «خطيرة للغاية».

في المقابل، قالت وزيرة الدفاع الألمانية، كريستين لامبرخت، في مقابلة مع صحيفة «فيت آم زونتاغ»، نُشرت أمس السبت، إن برلين تستبعد مد أوكرانيا بأسلحة في الوقت الراهن في المواجهة القائمة بينها وبين روسيا، وذلك بعد بضعة أيام من بدء بريطانيا تزويد كييف بأسلحة مضادة للدبابات. وقالت لامبرخت «أتفهم الرغبة في دعم أوكرانيا، وهذا بالضبط ما نفعله». وأضافت «ستتسلم أوكرانيا مستشفى ميدانياً كاملاً مع التدريب اللازم في فبراير/ شباط المقبل، كل هذا شاركت ألمانيا في تمويله بقيمة 5,3 ملايين يورو». وتابعت «نفعل كل ما بوسعنا لمنع التصعيد. في الوقت الراهن لن يكون تسليم الأسلحة مفيداً لتحقيق ذلك، ثمة اتفاق على هذا في الحكومة الألمانية».

ورداً على الموقف الألماني هذا، اتهم وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا، ألمانيا أمس، بـ«تشجيع» بوتين على شن هجوم جديد على أوكرانيا. وكتب كوليبا على تويتر «اليوم، أصبحت وحدة الغرب ضد روسيا أكثر أهمية من أي وقت». وشدد على أن «الشركاء الألمان يجب أن يتوقفوا عن تقويض الوحدة بتصريحات وتصرفات مماثلة، وعن تشجيع فلاديمير بوتين على شن هجوم جديد على أوكرانيا». وأضاف أن أوكرانيا «ممتنة» لألمانيا على الدعم الذي قدمته، لكن «تصريحاتها الحالية مخيبة للآمال».

في غضون ذلك، ومع تصاعد التوترات، قال مصدر في إدارة بوتين، أمس السبت، إن مستشارين سياسيين من روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا سيعقدون محادثات بشأن شرق أوكرانيا. وأضاف المصدر، بحسب وكالة «رويترز» أن المحادثات التي تجري ضمن ما يعرف «بصيغة نورماندي»، ستعقد في باريس يوم 25 يناير الحالي. وأكد ميخائيلو بودولياك، مستشار كبير مفاوضي أوكرانيا، أنه من المقرر عقد اجتماع في باريس، لكنه قال لـ«رويترز» إن هناك تاريخاً أولياً محدداً للاجتماع هو 26 يناير.

في هذه الأثناء، تعمل بريطانيا على تفعيل الدبلوماسية مع موسكو. ولهذه الغاية يلتقي وزير الدفاع البريطاني بن ولاس مع نظيره الروسي سيرغي شويغو في موسكو، كما تزور وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، موسكو الشهر المقبل.

وأعلن مصدر في وزارة الدفاع البريطانية أمس، أن شويغو، قبل دعوة للقاء نظيره البريطاني لمناقشة الأزمة على الحدود الروسية الأوكرانية. وقال المصدر «يسر وزير الدفاع قبول روسيا الدعوة للتحدث مع نظيره». وأضاف «نظراً لأن لقاء الدفاع الثنائي الأخير بين بلدينا جرى في لندن في 2013، عرض شويغو اللقاء في موسكو». وقال المصدر إنه لم يتم تأكيد موعد الاجتماع.

في السياق، قالت وكالة الإعلام الروسية، أمس، نقلاً عن مصدر دبلوماسي إنه من المتوقع أن تزور وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، موسكو الشهر المقبل لإجراء محادثات مع نظيرها الروسي سيرغي لافروف. ونقلت الوكالة عن المصدر قوله «استفسرت وزيرة الخارجية البريطانية عن فرصة السفر لموسكو لإجراء محادثات مع لافروف، ووافقت موسكو على أن تكون الزيارة في فبراير».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

قائد البحرية الألمانية يشيد ببوتين

نالت الحكومة الألمانية بنفسها، أمس السبت، عن تصريحات أدلى بها قائد سلاح البحرية الألماني، كاي إخيم شوينباخ، خلال مناقشة أجراها مركز أبحاث في الهند، وذلك بعد نشر مقطع مصور له يقول فيه إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يستحق الاحترام، وإن كييف لن تسترد أبداً القرم. واعتذر شوينباخ عبر «تويتر» عن تعليقاته «الطائشة» ووصفها بأنها خطأ، فيما قال متحدث باسم وزارة الدفاع الألمانية إن التصريحات لا تمثل موقف ألمانيا.

متابعة

خريطة للتعاون الفرنسي اليوناني

تعزز «خريطة الطريق» للتعاون العسكري بين باريس وأثينا الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، في ظل استمرار التوتر بين اليونان وتركيا والأزمات التي يمر بها حلف شمال الأطلسي

تواصل كلٌّ من باريس وأثينا تعزيز تعاونهما لا سيما في المجال العسكري، وهو التعاون الذي توثّق بشكل أكبر منذ أن تصاعدت التوترات بين اليونان وتركيا، خصوصاً في العامين الأخيرين على خلفية تنقيب أنقرة عن الغاز في شرق البحر المتوسط. وفي أحدث خطوات التعاون، وقّع قائدا القوات المسلحة الفرنسية واليونانية، أول من أمس الجمعة، في أثينا «خريطة طريق» تُجسد الجانب العسكري للشراكة الاستراتيجية بين البلدين التي أُبرمت في سبتمبر/أيلول الماضي في باريس.

وتنصّ خريطة الطريق التي وقعها الجنرال الفرنسي تياري بورخار، والجنرال اليوناني كونستانتينوس فلوروس، على أن «الشراكة الاستراتيجية توحد البلدين على الصعيد العسكري»، حسب بيان لهيئة أركان القوات المسلحة الفرنسية. وتتيح هذه الوثيقة «تعزيز العلاقات الدفاعية العسكرية وهيكلتها على الأمد الطويل» و«تجسيد التعاون العسكري الثنائي الفرنسي اليوناني على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي»، كما ورد في البيان. وقال البيان إنه «في إطار الالتزامات التي تم التعهد بها تجاه الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، تُوحّد الشراكة الفرنسية اليونانية عسكرياً البلدين اللذين يسهمان في الدفاع الأوروبي والأمن الأوروبي الأطلسي، عبر التأكيد خصوصاً على تمسكهما بحرية الطيران والإبحار في إطار احترام القانون الدولي».

وستُتيح «خريطة الطريق» للقوات المسلحة الفرنسية واليونانية «تعزيز ثقافتيهما الاستراتيجية المشتركة وإمكانية التشغيل المتبادل لصالح جيشينا»، حسب ما جاء في البيان، الذي شدّد على أن «التعاون العسكري الثنائي (سيتم) توسيعه».

في السياق، قال خبراء لوكالة «فرانس برس» إنّ الاتفاقية الدفاعية هذه «غير مسبوقة» و«غير عادية» لأنّها تربط دولتين عضوين في الحلف الأطلسي وتستهدف «ضمناً» تركيا، العضو الآخر في الحلف.

وارتفعت حدة التوترات بين اليونان وتركيا، وكلاهما عضو في حلف شمال الأطلسي، خلال السنوات الأخيرة، بسبب حقوق التنقيب عن الطاقة في شرق البحر المتوسط. وكان البلدان الجاران على خلاف منذ عقود حول سلسلة طويلة من القضايا، بما في ذلك الحقوق الإقليمية في بحر إيجه الذي يقع بين البلدين، والحدود البحرية والجوية، وحقوق الأقليات.

وانحازت باريس بشكل علني إلى أثينا، وأرسلت في صيف 2020، طائرات «رافال» وسفناً حربية في مواجهة انتشار سفن عسكرية وأعمال التنقيب التركية في شرق البحر المتوسط. وقد بلغت التوترات أوجها بين أنقرة وباريس على خلفية هذا الملف.

ويأتي توقيع «خريطة الطريق» للتعاون العسكري الفرنسي اليوناني أول من أمس، بعد إبرام اتفاقية فرنسية يونانية في سبتمبر الماضي، تنصّ على بند للمساعدة المتبادلة «بكل الوسائل المناسبة» إذا وجد البلدان «بشكل مشترك أن هناك هجوماً مسلحاً يحصل ضد أراضي» أحدهما. كما وقعت اليونان وقتها على صفقة تسلح دفاعية ضخمة مع فرنسا. إذ قررت أثينا، على خلفية التوتر مع تركيا المجاورة، تعزيز قدرتها العسكرية عبر طلب 18 طائرة مقاتلة من طراز «رافال» وثلاث فرقاطات من فرنسا، بمبلغ إجمالي قدره 5,5 مليارات يورو. ويأتي توقيع «خريطة الطريق» الجمعة، بعد يومين على تسليم أول ست طائرات «رافال» طلبتها أثينا من فرنسا. وبرّرت اليونان، وقتها، توقيعها صفقة تسلح دفاعية ضخمة مع فرنسا بسعيها للدفاع عن سيادتها. وقال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، إنه لا ينوي الدخول مع تركيا في سباق تسلح، آملاً حلّ الخلافات بين أثينا وأنقرة من خلال الحوار، لكنّه أضاف «في نفس الوقت، سندافع عن أراضينا وسلامتها، وسيادتنا وحقوقنا السيادية. ومن أجل القيام بذلك، نحتاج إلى قوة ردع». وتابع: «لا يمكننا تجاهل حقيقة أنّنا نعيش في منطقة معقدة للغاية».

من جهتها، رأت تركيا في الاتفاقية وقتها، بحسب بيان لوزارة الخارجية، محاولة لعزل تركيا. وقال البيان إنّ «انتهاج اليونان سياسة تسلح وعزل تركيا بدلاً من التعاون أمر إشكالي ويسيء إليها وللاتحاد الأوروبي ويهدد الاستقرار والسلام الإقليمي».

(العربي الجديد، فرانس برس)

■ مرّ على القدس كل أنواع الظلم والاحتلال. وفي كل مرة تخرج هذه المدينة منتصرة على الظلم ...
#أنقذوا_حي_الشيخ_جراح #SaveSheikhJarrah

■ حرب فوضوية بلا ملامح!! #اليمن

■ #اليمن ما يحدث في اليمن لا يُمكن لأي إنسان أن يرضى به. فليجلس الجميع للحوار وليتنازل الجميع لوقف الحرب. صور مُفجعة لأطفال ونساء لا ذنب لهم! باستمرار الحرب لن يستفيد أحد ... لن يكسب أحد ... إلى متى المُكابرة! 7 سنين استنزفت الأموال والأرواح ولن يتحقق شيء فماذا تنتظرون لوقف هذا العبث؟

■ سجن #غويران في الحسكة بـ#سوريا يضم الآلاف من عناصر #داعش الأجانب منذ سنوات ويهاجمه داعش بين فترة وأخرى لإخراج عناصره... العجيب أن الدول الغربية ترفض استقبال مواطنيها الدواعش الإرهابيين وتركتهم في هذا السجن
#الحسكة #سجن_غويران.

■ كل حادث يصير بالعراق ويثير الناس عاطفياً، تستغله الأطراف المتنازعة للتسقيط وكيل الاتهامات. لهذه الدرجة الدم رخيص عند السياسيين العراقيين والزعماء الفيسبوكيين. #ديالى.

■ مسار تطيير الانتخابات النيابية انطلق.. #بس_هيك #لبنان

■ اختفت 50 مليون دولار (فحوصات #كورونا #مطار_بيروت) ما شفنا شرطي بلدية أو حاجب بالدولة تحرك!
بينما مواطن لبناني #الساعي استرجع أمواله من البنك، ويلي هي ملكه أصلاً (وبغض النظر عن آرائنا بالأسلوب إذا اختلفت) فاستنفرت الدولة بكبرها!!! #لبنان #الدولار #لبنان_ينتفض.

■ شعب #تونس واعٍ ويدرك ما يُحاك له وكل المخططات تتكشف له يوماً بعد يوم. الشّعوب الحرة لا تخاف ولا تنام مهزومة وإنما من يحاول أن يسلب شعبه الحرية والثورة والديمقراطية هو المهزوم داخلياً وما زال يكابر وسقوطه قادم لا محالة #يسقط_الانقلاب_في_تونس #يسقط_قيس_سعيد #الردة_مستحيلة للشعب #التونسي.